الأمم المتحدة S/PV.4970

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٧٠**

الاثنين، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كاسوري	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	ألمانيا	السيد بلوغر
	إسبانيا	السيد آرياس
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنـن	السيد أديشي
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/2004/378)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-35275 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/2004/378)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، بنغلاديش، بيرو، تونس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، صربيا والجبل الأسود، غواتيمالا، فيجي، كازاخستان، كندا، كوت ديفوار، لبنان، ماليزيا، مصر، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، الهند، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان ماري – غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وداع السفير إينوثينثيو أرياس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن هذه هي المناسبة الأخيرة التي سيشارك فيها السفير إينوثينثيو أرياس في مداولات المجلس بصفته الحالية ممثلا دائما لإسبانيا. فبالنيابة عن أعضاء المجلس، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن تقدير المجلس العميق له بوصفه زميلا وصديقا.

إن روح الدعابة والمرح التي يتحلى بها السفير أرياس جعلته محبوبا بين زملائه. ويدرك الأعضاء جيدا إدارته الفعالة للجنة مكافحة الإرهاب، التي قادها بوصفه رئيسا لها، فضلا عن دوره المحوري في تعزيز ودعم هياكل تلك اللجنة، مما أدى إلى اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤). وسيظل السفير أرياس يذكر أيضا لحبه لكرة القدم، وخاصة لفريق ريال مدريد، الذي كان مديره العام من سنة ١٩٩٣ إلى سنة ١٩٩٥.

ونظرا للمهارات القيادية التي اكتسبها السفير أرياس من لجنة مكافحة الإرهاب، ربما أغري بالعودة إلى العاصمة الإسبانية ليعد ريال مدريد لخوض سباق آخر على بطولة ”لا ليغا“. وإذ نودعه بإعجاب، فإن أعضاء المجلس وأنا نتمنى له كل النجاح في مساعيه الجديدة.

أعطي الكلمة الآن للسفير أرياس.

السفير أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إنني أعتز وأتشرف جدا إذ أودع أعضاء مجلس الأمن في جلسة

ترأسوها، سيدي، ويحضرها أميننا العام الذي يحظى بإعجاب كبير.

لا أعلم من هو الإنساني الذي قال إنه لو كان حاضرا إلى جانب الله عند الخلق، لكان زوده ببعض الأفكار عن كيفية تنظيم العالم بشكل مختلف. وكان في وسعي أن أقول مثل ذلك بشأن مجلس الأمن لو كنت موجودا في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، وخاصة في ١٣ حزيران/يونيه؛ ولكنت قدمت بعض الأفكار بشأن كيفية إصلاح مجلس الأمن لجعله مجلسا أفضل، ولكن لم أكن لأغير – و أقول هذا مع التقدير والإعجاب – نوعية الأشخاص الذين عملت معهم خلال فترة العام ونصف العام الماضية وصفاتهم الاحترافية.

ولقد شهدنا فترة عام ونصف عام من القلق والاضطراب والعذاب. وكان هناك قرار اتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ يشكل معجزة للهيكلة الدبلوماسية. بيد أنه بعد أشهر أصبح القرار أم جميع حالات الغموض. في بعض الأوقات يكون التكنوقراطيون هم أفضل الأشخاص، وفي أوقات أخرى السياسيون هم الأفضل. ولقد كنت، شخصيا، عضوا في التحالف لبعض الوقت، ولكنني لم أكن قوة احتلال، والآن أعتقد أيضا أنني لست عضوا في التحالف.

وكما قلت، فقد شهدنا أوقاتا من التقلب، ولكنني أشعر بأنني قوي وجدي في تقديري لجميع الأشخاص، وجميع الزملاء – السفراء والممثلون الدائمون والممثلون الآخرون – الذين كان لي الاعتزاز والشرف بالعمل معهم خلال ذلك الوقت. ولو فحص الأخضر الإبراهيمي أعضاء مجلس الأمن، ولو لم يكن متأكدا مما إذا كان يريد السياسيين أو التكنوقراطيين، فلست أدري كيف سيصنفنا، ولكنني متأكد من أننا، على الأقل زملائي، أشخاص شرفاء وجديون واحترافيون جدا خدموا مصالح بلدانهم، واضعين دائما نصب أعينهم أهمية قيم الأمم المتحدة ومبادئها. وعندما تتصادم الأمور، فإننا نترك مع إحساس سيئ.

ولا أريد أن أختتم كلمتي دون الإشادة بالسيد كوفي عنان، الذي ألهم دائما عملي الدبلوماسي. وأعتقد أنه أحد أفضل الأمناء العامين، إن لم يكن الأفضل – ولعله الأفضل– الذين حظيت بهم الأمم المتحدة، وعندما نسمح له، وهو أمر لا نفعله دوما، يفعل على الدوام أمرا يفيد البشرية والمنظمة.

ولكي أختتم بياني بما هو أكثر سعادة، أود، لسببين، أن أشير بشكل خاص إلى سفير الصين. أود أن أقدم له هدية صغيرة – أولا، لأنني معجب بالسفير وانغ – تمنيت لو كان هنا – أريد أن أقدم له هدية ترمز إلى الدبلوماسية الصينية – وهي متأملة ويقظة ومتسمة بالنظافة ولكنها، في لحظة الحقيقة، صارمة وحاسمة. وسببي الأول هو إعجابي به وبالدبلوماسية الصينية. والسبب الثاني هو لأن الصين تجلس في نفس المقعد الذي كنت سأجلس فيه لو أنني أكملت فترتي في مجلس الأمن، الفترة التي قصرت لأن الأمور هي كما عليه. وفي تلخيص الدبلوماسية الصينية، أود أن أقدم إلى السفير وانغ قميص رونالدو لاعب فريق ريال مدريد، الذي أؤمن بأنه يرمز، كما قلت، إلى الدبلوماسية المتأملة واليقظة والمتسمة بالنظافة، ولكنه في لحظة الحقيقة صارم وحاسم.

وأشكر جميع أعضاء المجلس. ويحدوني الأمل في أن تظل الأمم المتحدة كما نريد لها أن تكون، أو حتى أكثر من ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير أرياس على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ وإلينا جميعا.

يعقد مجلس الأمن مناقشة هامة اليوم. وكلنا ندرك الموجة الأخيرة من الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف أجزاء العالم. وفي الواقع أنه من الأنباء

الجديرة بالترحيب أن الأمم المتحدة تطالب على نحو متزايد بالقيام بما ظل مبررا لوجودها، أي أن تحفظ السلام.

وفي نفس الوقت، فإن ضمان استجابة فعالة يستلزم التصدي لتحديات هائلة للأمم المتحدة. وتؤمن باكستان بأن من المؤاتي والمناسب على حد سواء إبراز التحديات المقبلة في حفظ السلام والمساعدة على توليد مستويات وافية من الدعم السياسي والمالي والبشري والسوقي للدول الأعضاء المطلوبة لإنشاء بعثات جديدة. ومن المهم بقدر مماثل أن يجرى تقييم للتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في حفظ السلام خلال الأعوام القليلة الماضية وتحليل الاتجاهات في المستقبل والنظر في سبل التصدي للتحديات والجوانب الاستراتيجية والتشغيلية وغيرها من جوانب عمليات حفظ السلام.

ومن ذلك المنطلق اقترحت باكستان إجراء مناقشة اليوم. ونأمل أن نجري تبادلا مثمرا للآراء يساعدنا جميعا على تعزيز أهدافنا المشتركة في الاستعداد الأفضل للتصدي للتحديات المقبلة، وفي الاستخدام بشكل أكثر فعالية لأداة الأمم المتحدة لحفظ السلام في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وأرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولوفدكم على ترتيب هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع رئيسي بالنسبة لنا جميعا. كما يطيب لي أن أرحب بكم في نيويورك.

واسمحوا لي بدوري أن أضم صوتي، إلى صوتكم، سيدي، في توجيه كلمات الشكر إلى السفير أرياس على الإسهام الذي قدمه للأمم المتحدة ولهذا المجلس. سيدي الرئيس، لقد قلتم كل ما يمكن أن يقال، ولكنني أيضا اتفق معكم على أننا سنفتقد إحساسه بالواقعية وفطنته. وبتلك الفطنة يردنا في كثير من الأحيان إلى ما هو ممكن، وما هو واقعي، كما أنه يشجعنا على ألا نتزلق أكثر مما يلزم في الاستغراق في التمني. وأعتقد أن هذه خاصية سنفتقدها. وأعتقد أنني أتكلم باسمنا جميعا حينما أقول إنه كان من دواعي سرورنا أن نعمل معكم حضرة السفير. إننا سنفتقدكم. وأفهم أنكم ستعودون إلى مدريد للإعداد لمباراة البطولة. ويحدوني الأمل في أن توجه دعوة إلينا جميعا. وأتمنى كل النجاح لكم حضرة السفير.

إننا نواجه فترة تشهد طفرة في الطلب على حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. ففي الشهر الماضي كان عدد يتجاوز ٥٣ ٠٠٠ من الجنود والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية يخدمون في ١٥ بعثة من بعثات الأمم المتحدة حول العالم، وهو أكبر عدد من الموظفين منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وكثير من هذه البعثات كبيرة ومعقدة. ومعظمها يتجاوز المهام العسكرية المحدودة التي تميزت بها بعثات حفظ السلام التقليدية.

ويلوح مزيد من البعثات على الأفق. فقد أذن مجلس الأمن مؤخرا بإنشاء بعثة جديدة في هايتي وقام بتمديد أمد البعثة الحالية في كوت ديفوار. ويجري حاليا التخطيط لبعثتين لبوروندي والسودان. ومن ثم، بحلول نهاية العام، قد يلزمنا لأجل استيعاب البعثات الجديدة والمعززة بليون دولار إضافي لميزانية حفظ السلام بالأمم المتحدة، التي تبلغ حاليا ٢,٨٢ من بلايين الدولارات.

ولا بد أن من واجبنا الوفاء بهذا الطلب واغتنام الفرص المتاحة لإنهاء الصراعات الطويلة الأمد. ذلك أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تمثل للملايين من رفاقنا في البشرية أفضل أمل للخروج من الصراع نحو مستقبل يتسم بالأمن والاستقرار، وأحيانا تكون هي أملهم الوحيد في هذا الصدد. وتشير دراسة أجراها خبراء الاقتصاد بجامعة

أكسفورد مؤخرا إلى أن التكلفة الاقتصادية للحروب الأهلية، من حيث فقدان الدخل والناتج المحلي والإقليمي، تبلغ في المتوسط ١٢٨ بليون دولار في السنة، وأن حفظ السلام يتسم بفعالية بالغة في التكلفة، بالقياس إلى تكاليف الصراع.

وتدفعنا مبادرتكم المحمودة يا سيدي الرئيس بعقد هذه المناقشة لمجلس الأمن إلى توجيه سؤالين عريضين.

أولا، ما طابع التحدي الذي نواجهه فيما يتعلق بحفظ السلام؟ وثانيا، هل الأمم المتحدة قادرة على أن تلبيه – بمعنى، هل لديكم، معشر الدول الأعضاء، الاستعداد والرغبة في تلبيته؟

لقد أصبح حفظ السلام اليوم متعدد الأبعاد بدرجة متزايدة. والبعثات التي تكلفون بها تقوم بتنفيذ اتفاقات السلام، والمساعدة على إدارة عمليات الانتقال السياسي، وبناء المؤسسات، ودعم إعادة الإعمار الاقتصادي، وتنظيم عودة اللاجئين والمشردين داخليا، ومد يد المساعدة لبرامج المعونة الإنسانية، والإشراف على الانتخابات بل وإجرائها، ورصد حقوق الإنسان، وتطهير حقول الألغام، ونزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماج أفرادها في الاقتصاد المدني.

وبزيادة الولايات تعقيدا، تزداد أيضا توقعات الجماهير إزاء ما يمكن لهذه البعثات تحقيقه. ويطلب إلى عمليات حفظ السلام المساعدة حين يكون السلام في كثير من الأحيان جديدا وهشا، ولكنها يجب أن تكون جزءا من استراتيجية طويلة الأجل لتوطيد أسس السلام خشية أن نجد، كما في هايتي وليبريا، علينا أن نعود من جديد. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على المجتمع الدولي الدمج على نحو أفضل بين أدوات التأثير الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الموجودة تحت تصرفه للإبقاء على السلام وبنائه في الفترة التي تلي الصراع مباشرة وما بعدها. ولجميع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وليس فقط إدارة عمليات حفظ السلام، دور تقوم به في عملية حفظ السلام. كما يجب علينا كفالة ألا تُغفل الجهود التي نبذلها لبناء السلام أننا هناك لمد يد المساعدة وأن على السكان المحليين أن يمسكوا بزمام القيادة في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم.

وإذ تخوض الأمم المتحدة في الجوانب غير التقليدية لحفظ السلام، يصبح العاملون في حفظ السلام بصفة خاصة أهدافا لمن يسعون لتخريب العملية السياسية على أمل أن يمكنهم المزيد من العنف من نيل مآربهم. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية كفالة الحماية لمن يخدمون ميثاق الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام. ولتقييم هذه المخاطر واجتنابها وإدارتها، يلزم أن تتوافر لدى الأمم المتحدة صورة واضحة للأجواء التي تعمل فيها. فعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا تحتاج إلى المعلومات فحسب، بل تلزمها القدرة على تحليل هذه المعلومات والوسائل للاضطلاع بمهمتها.

فكيف نتعامل مع هذه التحديات؟ أولا، وقبل كل شيء، علينا أن نُظهر الالتزام. فيجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد للاستمرار في الشوط إلى النهاية بالإرادة السياسية والموارد، ولا سيما خلال فترات المحن، لكفالة عدم تهاوي عمليات السلام وتجدّد الصراع بدلا منها.

وتقع على عاتق هذا المجلس مسؤولية جسيمة بوصفه الهيئة التي تصدر التكليف بهذه البعثات الصعبة والخطيرة. ولكي ينجح موظفونا العاملون في حفظ السلام يلزمهم تضامنكم الدائم وولايات تتسم بالوضوح وقابلية التنفيذ والتحقيق. ويرجع إليكم الأمر في أن تتصدروا الدول الأعضاء الأخرى في ضمان تلقّي كل بعثة للقوات والموارد التي تحتاجها.

ودعمكم من الأهمية بمكان، خاصة حين تواجه بعثة من البعثات تحديات لمشروعية ولايتها من جانب المفسدين المحتملين. ويجب أن يكون العاملون في حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة مجهزين لمقاومة هذه التحديات وأداء عملهم بفعالية. ولهذا الغرض تلزمهم ولاية قوية، تشكلها أهداف سياسية واضحة، ويساندها توافق آراء قوي على الصعيد الدولي.

علاوة على ذلك، يجب تزويدهم بالموارد الكافية والتعزيز المناسب حتى يستطيعوا حماية المدنيين، وحفظ السلام، وصون الأمن حين تواجههم معارضة كبيرة.

وقد استطعنا، بمساعدتكم ومساعدة الجمعية العامة، تنفيذ كثير من التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي. فنحن بالتأكيد أكثر كفاءة وأفضل تنسيقا مما كنا منذ خمس سنوات. كما أننا أفضل تجهيزا لدعم عملياتنا الميدانية والتصدي على نحو أسرع للتطورات المفاجئة، سواء هنا في المقر العام أو في قاعدتنا السوقية في برينديزي.

وبالرغم من هذه الإنجازات، فإن حجم الطفرة الحالية قد يفوق بكثير قدراتنا على دعم العمليات، وسوف يلزمنا النظر في زيادة هذه القدرات.

فلا تزال بعثات الأمم المتحدة يعوقها الافتقار إلى القدرات العسكرية المتخصصة، التي تتيحها في العادة القوات العسكرية للبلدان المتقدمة نموا. ومن دواعي الأسف أن هذه البلدان الآن لا تقدم سوى إسهامات محدودة بالقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، كثير من الدول التي لديها الاستعداد للإمداد بالقوات تجد صعوبة شديدة في نشر الموظفين ضمن الأطر الزمنية الضرورية.

وأحث الدول الأعضاء على أن تبذل قصارى وسعها للمساعدة على سد هذه الثغرات حتى تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قادرة على الاستعانة بالقدرات المتخصصة والانتشار السريع. وتعمل الأمم المتحدة أيضا مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية على كفالة قدرات تكميلية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالنشر المبكر لقوات مؤقتة يمكنها سد الفجوة إلى حين يتمكن أفراد حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة من الانتشار.

وثمة ثغرة حاسمة أخرى تتمثل في احتياجنا العاجل إلى الأفراد المتكلمين بالفرنسية، وخاصة أفراد الشرطة، لمعالجة المهام في البلدان الناطقة بالفرنسية. ولن تؤدي إضافتنا بعثات أو التوسع فيها هذا العام في هايتي وكوت ديفوار، وربما بوروندي، إلا إلى تكثيف هذا الضغط.

هناك إذن عمل يحتاج إلى أن يؤدَى. وقد ألممت بالخطوط العريضة لجانب فقط من التحديات. وتقدم الورقة غير الرسمية المعروضة على المجلس صورة أكثر شمولا لنطاق التحديات التي لا بد من اجتيازها بكاملها إذا أردنا أن نحقق الأهداف التي حددناها لأنفسنا. فحفظ السلام، سواء من حيث النظرية أو الواقع، تجسيد لروح الأمم المتحدة.

ويلتقي المجتمع الدولي من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بطريقة فريدة لتحقيق السلام، باستخدام قدر ما من الوسائل العسكرية. ولم يكن هذا ما توخاه الميثاق أصلا، كما نعلم جميعا، إلا أن ذلك يتفق تماما مع رؤية الميثاق. ويرسل حفظ السلام إشارة قوية عن عزم المجتمع الدولي على كفالة صون السلام. إلا أنه لكي يكون لهذه الإشارة تأثير حقيقي، فإنه ينبغي أن تتجلى في حضور الدول الأعضاء على الأرض. ولا يعفي حفظ السلام الدول من مسؤولياتها. بل إنه يجمع بين المسؤوليات الوطنية لما فيه المزيد من الخير.

ويرسل وجود قوات حفظ السلام إشارة أقوى عندما تأتي من المجتمع الدولي بأسره، من البلدان غنيها

وفقيرها. وهكذا فإني أهيب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تساهم بقوات.

كما يتعين دعم أي عملية لحفظ السلام بالتزام سياسي من جانب الدول الأعضاء. فهي تضطلع بدور رئيسي في دعم عمليات السلام وفي تشجيع الأطراف على مواصلة الطريق نحو السلام. وفي هذه الأيام الصعبة بوجه خاص، عندما يكون تركيزنا منصبا على عدد قليل من الأزمات الكبرى، فإن تنامي عمليات حفظ السلام سيؤدي إلى زيادة اهتمام المجتمع الدولي. وستعتمد كل بعثة جديدة، وكل جهد جديد لحل الصراع، على نجاح الالتزام السياسي المطرد للدول الأعضاء التي تشترك مباشرة في عمليات حفظ السلام ومن خلال القنوات الدبلوماسية والسياسية وغيرها من القنوات.

وترجع عملياتنا لحفظ السلام إلى عهد بعيد، وتشمل أوقاتا من الفخر العظيم وأوقاتا من الصعوبات البالغة، إن لم نقل الفشل. ولا بد لنا من الإشارة إلى دروس الماضي القاسية وكفالة القيام بكل ما نستطيعه لكفالة النجاح، بينما ندخل في فترة الصعود الجديدة. ويجب أن نضمن للبعثات الجديدة الراهنة الموارد اللازمة للتصدي للمهام الفريدة والشاقة التي دعيت للقيام بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفدي.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم خمس دقائق، وذلك لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم نصوص البيانات والإدلاء بصيغة موجزة لدى الكلام في القاعة.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يسرنا أن نراكم سيدي، تترأسون اليوم هذه الجلسة المخصصة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا ما يذكّرنا بالمساهمة الهامة التي تقدمها باكستان لهذا الجهد الذي يضطلع به المجتمع الدولي.

وسيدلي الممثل الدائم لأيرلندا قريبا ببيانا باسم الاتحاد الأوروبي الذي أعرب عن تأييدي التام له. ولذلك، فإني سأقتصر على الإدلاء ببضع ملاحظات.

وأود في البداية أن أؤكد على أن تنفيذ تقرير الإبراهيمي قد مكننا من إحراز تقدم كبير خلال السنوات الأربع الماضية في اضطلاع الأمم المتحدة بأنشطة حفظ السلام. وأقول ذلك لأننا نعتقد بأن تقرير الإبراهيمي لا يزال وثيق الصلة بالموضوع، وتقع النقاط التي سأثيرها في ذلك السياق.

إننا نلاحظ مؤخرا تغيرا في التوجه في البعد الخاص بحفظ السلام. ويتزايد تعقيد العمليات باطراد. كما يتزايد باستمرار عدد العمليات وعدد موظفيها. وكل ذلك يقودنا إلى الاعتقاد بأنه ليس أمام هذه الاتجاهات من سبيل سوى أن تصبح أكثر بروزا في المستقبل، وذلك بسبب الطلبات المتزايدة المبينة في الورقة الغفل التي أصدرها الوفد الباكستاني. وقد صدمت بالأرقام المعروضة علينا اليوم: ١٤ عملية جارية؛ و ٥١ ٠٠٠ موظف، مدنيين وعسكريين؛ وأربع بعثات جديدة؛ وزيادة في النفقات التي ستجعل الميزانية تصل إلى أكثر من ٣ بلايين دولار.

وفي ضوء هذه التطورات، نعتقد بأن الأمم المتحدة قد أبدت حتى الآن قدرة مُرضية على التكيف. وإننا مدينون بذلك إلى جان – ماري غيهينو. كما إننا مدينون لما قام به العاملون، رجالا ونساء، الذين قدموا من البلدان المساهمة بقوات من تعبئة وما أبدوه من إخلاص.

كما تحولت هذه القدرة على التكيف إلى ابتكارات مفاهيمية؛ سأستشهد بثلاثة منها. أولها وضع عمليات معقدة، التي تشمل حاليا استراتيجيات بناء السلام. وهكذا فإن عمليات حفظ السلام تجد نفسها مكلفة ببعثات تتراوح من تنفيذ مشاريع الانتشار السريع إلى برامج نزع السلاح والتسريح والإدماج، وتعزيز سيادة القانون وحتى أنشطة حقوق الإنسان. وتعتبر آخر الولايات التي اعتمدناها بصدد كوت ديفوار وهايتي من الأمثلة الناجحة.

كما تأثرت لأن الأمم المتحدة قامت بتحسين قدرتها على مراعاة اتباع نهج إقليمي في إدارة الأزمات. ويجري حاليا تنسيق البعثات ضمن أي منطقة دون إقليمية معينة بصورة أفضل، ولا سيما من حيث تشاطر الدعم السوقي. وأخيرا، قد مكننا اتخاذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) من تحسين التنسيق فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات.

وينبغي أن نسأل أنفسنا عما إذا كان هذا التقدم كافيا. ونعتقد بأنه غير كاف – وبأنه يتعين علينا أن نولي هذه المسألة مزيدا من التفكير. ويمكن أن نطرح ثلاثة أسئلة في هذا الصدد.

أولا، هل من الممكن أن نقصر مدة عمليات حفظ السلام؟ من العسير أن نفعل ذلك، إلا أنه يتعين أن نبذل قصارى جهدنا، أولا وقبل كل شيء عن طريق القيام بصورة منتظمة بتقييم مدة الولايات وتكييفها وكفاية موظفي البعثة، بالاستناد إلى تطور الحالة على الأرض. ويجب الاضطلاع بهذا التقييم بانتظام وبصورة متعمقة، بغض النظر عن عمر البعثة. ونعتقد بأنه يتعين على المجلس أن يتساءل بانتظام عن فعالية البعثة: متى تكون البعثة قد حققت أهدافها؟ ومتى يمكن لعملية حفظ السلام أن تؤدي إلى حرمان العناصر الفاعلة المحلية من أي شعور بالمسؤولية؟

ثانيا، نعتقد بأن من المهم الاستفادة بصورة أفضل من النهج الذي اتبع في القرار ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، بشأن كوت ديفوار. ويشمل هذا النهج توخي وضع استراتيجية للانسحاب لدى إنشاء أي بعثة. ونرى أن هذا السعي للتوصل إلى رؤية طويلة الأجل لتطوير عمليات حفظ السلام ينبغي أن يترافق بتخطيط متأن لتسليم المسؤولية إلى العناصر الفاعلة الإنمائية والانتقالية – ولا سيما وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومؤسسات التمويل الدولية. ونعتقد بأنه يتعين على مجلس الأمن أن يكون حازما بصورة متزايدة بشأن هاتين النقطتين؛ وإلاّ فإن تقديرات القيود المالية الثقيلة ستصبح في نهاية المطاف المعيار الحاسم لإنشاء الولايات أو تمديدها.

ثانيا، هل من الممكن أن نُحسن توزيع الأعباء المترتبة على تنفيذ عمليات السلام؟ وأيا كانت الإصلاحات المزمع تنفيذها، نرى أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم تظل ويجب أن تظل مسؤولية مجلس الأمن. وهي في الميدان تقع على عاتق الممثل الخاص للأمين العام. ومع ذلك بوسعنا أن ننظر في إمكانية دعوة وكالات وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى الاضطلاع ببعثات مدنية معينة تدمج في عمليات حفظ السلام. ونحن نعلم أن عددا كبيرا من الوظائف المدنية في البعثات شاغر الآن. ولنا أن نتساءل عما إذا كان من الأصوب إشراك الوكالات في تنفيذ مهام مدنية معينة لتمكيننا من استخدام أدواتنا بشكل أكثر اتساقا.

وفي نفس السياق ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، التي غالبا ما تكون لديها قدرات على الاستجابة بشكل أسرع من الأمم المتحدة. ونجاح العمليات التي اضطلع بها مؤخرا الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، وبقيادة الاتحاد الأفريقي في بوروندي، يشهد بفعالية هذا النهج. وفي سياق التقدم المحرز مؤخرا، نشير أيضا إلى

ما اضطلعت به مبادرة الاتحاد الأوروبي المعنية بالنشر السريع للأفرقة التكتيكية أو برامج الدعم لتنمية القدرات الإقليمية لحفظ السلام، ولا سيما القدرات الأفريقية، من دور في سبيل إحراز نتائج ناجحة لهذه العمليات.

وسؤالي الثالث والأخير هو: كيف يمكننا ضمان الاستفادة على نحو أفضل من الموارد المتاحة؟ إنه ينبغي لنا أن نبني على تقدمنا بزيادة تحسين قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجال العمليات.

وينبغي زيادة تطوير التخطيط المتكامل للبعثات. ووفدي مقتنع بأنه ينبغي تعيين الممثل الخاص للأمين العام بأسرع ما يمكن بعد اعتماد قرار ينشئ عملية من العمليات، كما حدث بالنسبة للسيد كلاين في عملية ليبريا، إذا أسعفتني الذاكرة. فمشاركة الممثل الخاص في إنشاء البعثة من شأنها التمكين من نشر العمليات التي ستكون تحت سلطته بطريقة أكثر تنسيقا.

وينبغي تنشيط التعاون الحالي مع البلدان المساهمة بقوات، وإشراك المساهمين الآخرين، بما في ذلك الممولين، بصورة أوثق. ولتحقيق تلك الغاية نرى، من جهة، أنه يمكن استغلال أحكام القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) بشكل أفضل؛ ومن الجهة الأخرى، يمكن تحسين استخدام الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

وفضلا عن العمليات العسكرية، نرى أن ينبغي استكشاف فكرتين أخريين. أولا، فيما يتعلق بالأداء الداخلي للأمانة العامة، فإن إدارة عمليات حفظ السلام لديها فعلا وسائل ليست بقليلة ومع ذلك تواجه أحيانا مصاعب، ولا سيما فيما يتعلق بنشر العمليات الجديدة في الميدان. ويجب أن يقال إن هناك العديد من العمليات الجديدة الجارية حاليا والتي تنطوي على عمل مرهق جدا بالنسبة للإدارة. وفي ذلك الصدد، من شأن إعداد قائمة بالمعوقات التي تقيد قدرة الإدارة أن يمكننا من تحديد مجالات الإصلاح تحديدا دقيقا.

وينبغي أن ننظر فعلا في سبل إتاحة مزيد من المرونة في عملية الميزانية لإدارة عمليات حفظ السلام، مما يمكنها على وجه الخصوص من معالجة مشاكل التوظيف التي تواجهها. ويتعين علينا أيضا إيجاد سبل أفضل لإبلاغ الدول الأعضاء باحتياجات الإدارة. وكان ذِكر الأمين العام للشرطة الناطقة بالفرنسية مستصوبا تماما في ذلك الصدد. ونرى أيضا أن المقترحات البريطانية المتعلقة بإعداد قائمة بالموارد، المتوفرة والناقصة على السواء، وبأولويات إدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على نحو منتظم، في الاتجاه الصحيح.

أخيرا، يتعين علينا أيضا النظر في إيجاد سبل لتحسين المتابعة السياسية للبعثات. فهذه المتابعة ليست مهمة في حد ذاتها لمصداقية مجلس الأمن وفعالية البعثات فحسب، ولكنها يمكن أن تسهم أيضا في تحسين إدارة الموارد.

ووفدي يشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة. وفي معالجة مجلس الأمن للمطالب المعروضة عليه، من المهم حقا أن يأخذ وقتا للتفكير، بمعزل عن النظر في أي صراع معين، بشأن الظروف التي ينظم فيها أنشطته لحفظ السلام وبشأن الطريقة التي ينبغي له أن يواجه بها التحديات الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الطيبة الموجهة إليَّ وإلى وفدي.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، سيدي، أن أرحب بوجودكم في رئاسة المجلس ووجود الأمين العام معنا.

أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي سيدلي به ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه المناقشة.

وكما قال لنا الأمين العام هذا الصباح، إن هذه المناقشة هامة وقد وجاءت في وقتها تماما. ونحن ممتنون لوفدكم، سيدي الرئيس، على تنظيمها، وسعداء بأنها تتيح لنا فرصة للإشادة بإسهام باكستان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وللإشادة، من خلالكم، ببقية البلدان المساهمة بقوات.

إنها مناقشة مهمة وجيدة التوقيت لأننا في منتصف مرحلة لم يسبق لها نظير في الطلب العالي على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويمكن أن نعتبر هذا علامة نجاح. وهو في بعض الأحيان دلالة على أن بعض الصراعات تقترب من نهايتها، كما في بوروندي والسودان، مثلا. وهو في العديد من الحالات دلالة على استعداد المجتمع الدولي لدعم الجهود الأصلية المبذولة في أفريقيا لحفظ السلام، وعلى أن تلك الجهود تحفز جهودا مكملة من الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية. وفي جميع الحالات هو دلالة على الثقة بأن الأمم المتحدة تستطيع تحقيق بناء السلام المتعدد الأبعاد الذي أصبح المجتمع الدولي يفهم على نحو متزايد أنه ضروري للأمن المستدام. وربما تكون من علامات النجاح أن يأخذ المجلس المسألة كأمر مفروغ منه، عندما يصدر ولاية لبعثة ما، بأن الموارد اللازمة ستوفر وأن منظومة الأمم المتحدة ستفي بالمهمة.

ولكن الزيادة الكبيرة في الطلب على عمليات حفظ السلام تمثل أيضا تحديا صعبا لمنظومة الأمم المتحدة ولكل منا نحن الدول الأعضاء. وهو تحد لم يسبق له نظير و، على هذا الأساس، كذلك التهديد لاستمرار نجاح الأمم المتحدة. ويكمن الخطر في أن تُشد إرادة الأمم المتحدة المطاطة أكثر مما تحتمل، وأن تنبت في مرحلة ما، وفي بعض الأحيان سريعا.

وينبغي لنا النظر فيما يطلبه هذا المجلس من حفظ الأمم المتحدة للسلام. لا يوجد سوى ٦٠٠ موظف فقط في مقر الأمم المتحدة في إدارة عمليات حفظ السلام، ليخططوا وينفذوا ما يرجح أن يبلغ قريبا ١٨ عملية ويشرفوا عليها. وذلك يعني أقل من ٣٥ موظفا من جميع الدرجات لكل عملية. وبنهاية السنة، من المحتمل أن يكون هناك موظف واحد في إدارة عمليات حفظ السلام مقابل ١٠٠ موظف في الميدان.

وجميع هذه العمليات بطبيعتها عمليات دولية، يجتمع فيها الممثلون الخاصون للأمين العام وقادة القوات والوحدات العسكرية والعناصر المدنية من بلدان عديدة مختلفة و لم يتدربوا معا أبدا تقريبا. والعديد من هذه العمليات معقدة ومتعددة الأبعاد ومتطورة ولا يمكن التنبؤ بها. وهي جميعها بطبيعتها عمليات سياسية بدرجة عالية. والقليل جدا منها لديه احتياطي عسكري للدعم.

ما من أمة وما من دولة عضو مستعدة أن تفعل ما طلبنا من الأمم المتحدة أن تفعله. أي منظمة من منظمات القطاع الخاص ستقرر إنشاء سلسلة من برامج رئيسية جديدة دون أن تجري تقييمات شاملة للموارد والمتطلبات والأخطار الكامنة؟

من المؤكد أن التحميل فوق الطاقة ينطوي على مخاطر. هناك مخاطر التخطيط المتعجل للعمليات الجديدة ومخاطر الإشراف غير الكافي على العمليات الموجودة. وهناك المخاطر التي أشار إليها الأمين العام: عدم كفاية الموارد، سواء من الموظفين أو من الأموال. ويشكل الملاك المدني تحديا خاصا هذا العام، خاصة في ضوء نقص الموظفين المدنيين في العمليات الموجودة. وعلى سبيل المثال، ما هي

نسبة الكادر المدني الذي تم توظيفه في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا؟ وتترتب على التحميل فوق الطاقة مخاطر قلة الكفاءة والفعالية، وكذلك مخاطر – وهي حقيقية – من تضاؤل الخضوع للمحاسبة وخرق الانضباط العسكري والفساد والأخطاء السياسية وأيضا الإخفاق العسكري. وبالتالي، ما العمل؟

تلتزم المملكة المتحدة التزاما كبيرا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونوفر الدعم السياسي والاستجابة السريعة عند الضرورة. ونزود عمليات الأمم المتحدة بقوات أكثر من أي عضو دائم في المجلس. وندفع لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر من أي بلد عدا الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. وبلدي لن يحاجج بتقليص عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوجه النجاح الذي تحقق وبوجه استمرار الطلب على المساعدة الإنسانية والدولية. ومجلس الأمن ليس من المعقول أن يطالب بالتقليص. وإننا نتفق مع الأمين العام بأن على الدول الأعضاء أن تدلل على التزامها.

ثمة خيار أمام المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما بينت الورقة الغفل الممتازة التي قدمتها الرئاسة. يمكننا مواصلة العمل كالمعتاد ومواجهة الخطر المتزايد من الإخفاق بسبب التحميل فوق الطاقة، أو يمكننا قبول دعوة وكيل الأمين العام السيد غينو الموجهة إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بتعليق ''العمل كالمعتاد'' لبعض الوقت.

والواقع أننا لا خيار لنا في ذلك. تصريف الأمور لا يجوز أن يستمر كالمعتاد. إن أهدافنا واضحة جدا. وكلنا نريد أن تتحول القوات بسلاسة إلى عمليات متماسكة متلاحمة، بما في ذلك عناصر التمكين والعناصر المدنية. وكلنا نعرف أن علينا جميعا أن نديم تلك القوة وأن نتحسب لكل الاحتمالات. ونعرف أننا نحتاج إلى مسار استراتيجي للعملية مدروس بقدر أكبر ومقرون بجهود تبذل في الميدان. لذلك، نحتاج إلى الوضوح بين نيويورك والممثلين الخاصين الممتازين للأمين العام وقادة القوات في الميدان.

ويكمن التحدي في توخي الوضوح بالنسبة إلى ما يجب تغييره وكيف. إننا نؤمن بأننا يمكن أن نبني على تقرير فريق الإبراهيمي، وأود أن أسلط الأضواء على بعض العناصر المهمة، وكثير منها وارد في بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلى به في وقت لاحق من هذه المناقشة.

العنصر الأول هو فرق المهام الخاصة في البعثات المتكاملة. حفظ السلام في سياق التعمير فيما بعد الصراع يتطلب فرض سيادة القانون وإيلاء الاهتمام لمشاكل النساء والأطفال في الصراع المسلح. ويتطلب أيضا التنمية. وهذا يعني الأخذ بنهج متكامل من قبل أسرة الأمم المتحدة بأكملها – لا إدارة عمليات حفظ السلام فحسب، بل صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها. ويعني أيضا العمل بالتكامل مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المهتمة. ونعتقد أن التنفيذ التام لمفهوم فرق المهام الخاصة في البعثات المتكاملة مطلوب ويتطلب التحلي بروح الزعامة من قبل الممثلين الخاصين المستقبليين للأمين العام، الذين يجب تعيينهم في وقت من عمر البعثة أبكر بكثير مما جرت عليه العادة حتى الآن.

ثانيا، نريد أن نرى المزيد من تطوير الشراكات الجديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من الميثاق. فالأمم المتحدة، بالزيادة المطردة في جعبة عملياتها لحفظ السلام، لا يجوز أن يتوقع منها أن تفعل كل شيء في كل مكان. وتتمتع المنظمات الإقليمية بقدرات تكميلية فريدة على توفير الانتشار السريع والتدريب والشرطة المدنية والقدرات التمكينية المتخصصة. وهذه العمليات من جانب المنظمات الإقليمية لا تهدد أوّلية الأمم

المتحدة في الترتيب في حفظ السلام؛ فالأمم المتحدة هي التي ستأذن بها. وإن الإطار التنظيمي لعملية حفظ سلام أقل أهمية لنجاح الأمم المتحدة من نوعية القدرة على الإنجاز وتوفرها.

ثالثا، نريد أن نرى دعما أكبر لتطوير قدرات أفريقيا في حفظ السلام ومنع الصراع وبناء السلام.

رابعا، وكما أكد الأمين العام هذا الصباح، نعتقد أنه بغية توفير الحماية الملائمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يجب أن تتوفر لدى الأمم المتحدة قدرة محسنة لتقييم الاحتياجات الأمنية وتحليل التهديدات والمخاطر.

خامسا، نحتاج إلى السعي إلى الحصول على مردود مناسب من الأموال التي ننفقها وإلى استخدام الموارد الموجودة أفضل استخدام ممكن من خلال تجميع الطاقات الإقليمية الكامنة في عمليات حفظ السلام.

وبغية إنجاز هذه المهام، نحتاج أيضا إلى التغلب على بعض الاختناقات الآنية. لقد سمعنا أن توظيف الموظفين المدنيين كان يستغرق سابقا، في المتوسط، ٣٤٧ يوما. كم يستغرق في الوقت الحاضر؟ مطلوب الآن تعيين ٥٠٠ ٦ موظف مدني إضافيين. هل سيكون من المستحيل التعاقد مع المرشحين المدنيين لشغل تلك الوظائف؟ يجب أن نطور القدرة على تلبية الاحتياجات المفاجئة. هل ينبغي لنا أن ننظر في حلول جديدة لم تجرب لإنجاز ذلك؟ فالمصادر الخارجية يمكن أن توفر بعض التخطيط، وإن المملكة المتحدة مستعدة بالتأكيد للنظر في أي طلبات من هذا القبيل. إننا بحاجة إلى مجموعة احتياطية أكبر حتى نختار منها أفضل الممثلين ونواب الممثلين الخاصين المؤهلين. هل من غير المعقول الاستعانة بشركات الاستخدام للنظر في مصادر جديدة، مثل كبار الرؤساء التنفيذيين من القطاع الخاص؟

وأحد التحسينات الأساسية التي أسفر عنها تقرير الإبراهيمي كان أرصدة الانتشار الاستراتيجية في بريندزي. لكننا يجب أن نسأل ما إذا كانت تلك الأرصدة كافية للاضطلاع بالبعثات الجديدة. وما أن يجري استغلال تلك الأرصدة، كيف يمكننا أن نعوض عنها بسرعة للاستجابة للإيقاع المتسارع للمطالب؟

والواقع أننا ربما يجب أن نلقي نظرة جديدة على التفويضات بصورة عامة قبل إصدار الولايات. وتلك التفويضات تغطي الميزانية وتعيين الموظفين والأنشطة الأساسية الأخرى المطلوبة عند بدء البعثات. وربما ينبغي لنا أن ندرس ذلك مرة أخرى.

كيف نضطلع بهذه المهام؟ إننا نعتقد، أولا، أن الحاجة تقوم إلى شراكة أقوى بين المجلس وعضوية الأمم المتحدة الأوسع والأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. وتشمل تلك الهيئات اللجنة الخامسة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي تتمتع بسلطات محورية واضحة التحديد في ميدان صنع القرار بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثانيا، نود أن نرى تركيزا أقوى من جانب المجلس على قضايا القدرة على مواجهة الاحتياجات المفاجئة. وإن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع للمجلس، وآليته التشاورية الجديدة لم يستغلا استغلالا كافيا حتى الآن. وأثناء فترة الاحتياجات المفاجئة ينبغي استغلال الفريق العامل لتدعيم أسس الشراكة بين الأمانة العامة والمساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثالثا، لدعم هذا العمل تقوم الحاجة إلى معلومات أفضل عن مسائل الاحتياجات المفاجئة. وقد تكون إحدى الأدوات لتحقيق ذلك، عند التخطيط لبعثات جديدة وإنشائها، تقديم المزيد من الإحاطات الإعلامية المكثفة، لا من الأمانة العامة وحدها، بل أيضا من رؤساء وكالات

الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية. وقد تكون الأداة الأخرى التي يمكن أن تساعد العديد من أجزاء منظومة الأمم المتحدة على حشد الدعم هي إجراء الأمانة العامة لتقييمات موجزة للمعلومات الأساسية بصورة منتظمة، وتسليط الضوء على الاحتياجات التي لم تُلب، وحالات النقص الخطيرة والأولويات الأساسية للعمليات الحالية والجديدة. ونحن سعداء لأن مشروع البيان الرئاسي الذي ننظر فيه يدعو إلى إجراء مثل هذه التقييمات.

وقد لا يكون من السهل التوقف عن تأدية الأعمال المعتادة. ولكنه أمر ضروري، ونحن نعتقد أنه يمكن تحقيقه من خلال تعزيز الشراكات في كل أنحاء منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ وإلى وفد بلادي.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): المبادرة الباكستانية لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة تستحق كثير الثناء وتأتي في أنسب وقت. فنحن نشهد زيادة لم يسبق لها مثيل في عدد عمليات حفظ السلام وتعقدها، في جميع القارات فعلياً. ووجود وزير خارجية باكستان لإدارة جلسة مجلس الأمن يعكس ببلاغة شأن وأهمية هذا البند. وتشرفنا المشاركة الشخصية في جلسة اليوم للأمين العام، معالي السيد كوفي عنان.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي سيدلي به لاحقاً السفير راين ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأقصر مداخلتي على إبراز جوانب معينة ذات أهمية خاصة لنا.

إن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تطورت بشكل هائل خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية. فلقد تراكم قدر كبير من الخبرة؛ وينبغي أن نقيمها ونحللها باستمرار بغية تحسين الأداء ميدانيا على الدوام.

وأصبحت ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام معقدة ومتعددة الأوجه والأبعاد بشكل متزايد. وهي عمليات متميزة باعتبارها تجسيدا للدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المتعددة الأطراف في حماية السلم والأمن. وفي الوقت ذاته، ينبغي أيضا لهذه المناقشة أن تلقي الضوء على التوقعات التي لم تتحقق في حفظ الأمم المتحدة للسلام، وينبغي أن تستكشف السبل والوسائل لكفالة المزيد من التعبئة للموارد المطلوبة.

وكما قال مؤخرا وكيل الأمين العام جان – ماري غينو في مقال نشرته صحيفة هيرالد تريبيون الدولية بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ”هناك فوائد للسلام تُجنى، ولكن ليس دون الاستثمار بتفكير واضح“. تلك هي الرؤية التي دفعت رومانيا إلى تغيير سياستها والبدء بالاستثمار بقدر كبير في حفظ الأمم المتحدة للسلام بعد عام ١٩٩٠. وينتمي بلدي إلى الصف الأول من البلدان المساهمة بقوات. وهو يشارك أيضا في سلسلة من البعثات الأخرى الكبيرة المخولة من الأمم المتحدة، والتي تنطوي على مخاطر وتكاليف كبيرة. ولا بد من تقدير مثل هذه الإسهامات ومراعاتها عند تقييم كيفية اضطلاع الدول الأعضاء بالمسؤولية في جهود الأمم المتحدة الشاملة لتنفيذ مهمتها المتمثلة في حفظ السلام.

ونحن نرحب بإسهام الاتحاد الأوروبي في هذه الجهود وبمبادرته التي قام بها مؤخرا لإقامة منشأة لدعم عمليات السلام هدفها دعم البلدان والمنظمات الإقليمية الأفريقية في إدارة الصراعات وحلها. وهناك أهمية خاصة للإعلان المشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، الموقع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الذي يحدد تدابير فعلية تتعلق بعمليات حفظ السلام.

ويجب زيادة التشديد على دور المنظمات الإقليمية. وتؤمن رومانيا بفوائد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل استخدام الموارد بكفاءة، واعتماد لأفضل الممارسات، وتعزيز أثر بعثات حفظ السلام لأجل طويل.

وفي مداولات مجلس الأمن لصراعات أو أزمات معينة، فإنه يتناول بشكل متزايد جوانبها الإقليمية الأوسع. نطاقا ويضاهي ذلك منظور مماثل يعتمده حفظة الأمم المتحدة للسلام في الميدان.

ومثال على ذلك، بلغ وجود الأمم المتحدة في غرب أفريقيا شأوا عظيما. ويمكن للتعاون فيما بين بعثات حفظ السلام في تلك المنطقة دون الإقليمية أن يكون مفيداً. فبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، يمكنها أن تتقاسم الموارد، لا سيما على صعيد الخبرة والنقل والعناصر والأفراد الطبيين. في الوقت ذاته، تتطلب طبيعة الصراعات في أفريقيا استراتيجيات إقليمية منسقة لمعالجة المسائل العابرة للحدود مثل نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والإعادة إلى الوطن أو إعادة الاستيطان؛ ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والخدمات الإنسانية؛ وغير ذلك.

وينبغي لمثل هذه التطورات ألا تقوض وحدة العمل لكل عملية بذاتها والسيطرة السياسية عليها. فالتخطيط لكل أنشطة حفظ السلام يجب أن يشمل بعناية، وبصفة رئيسية، احتياجات السكان المتضررين. ويجب على كل ولاية أن تنظر في الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والحاجة إلى منع تفاقم الصراع، والمساعدة الإنسانية، وحقوق الإنسان، وتنظيم الانتخابات، والانتقال إلى المجتمع الديمقراطي والتنمية الاقتصادية.

إن العلاقة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات تحتاج إلى مزيد من التعزيز. والقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) بشأن تعاون مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات ومذكرة رئيس المجلس (S/2002/56) بشأن الجلسات المشتركة بين فريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات يوفران إطار عمل قيم لصنع القرارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام على نحو سليم. وينبغي اتخاذ خطوات إضافية لتمكين المساهمين في عمليات حفظ السلام غير البلدان المساهمة بقوات من إدراج وجهات نظرهم بشكل أفضل في عمليات صنع القرار ذات الصلة.

وبصفة عامة، فإن تحسين قاعدة صنع القرار في مجلس الأمن من خلال تحديد سبل ووسائل إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين من شأنه أن يوجد حافزا إضافيا كبيرا لجمل أعضاء الأمم المتحدة على دعم عمليات حفظ السلام. ويجب إشراك فريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام على نحو كامل في تيسير وضع نهج شامل لمجلس الأمن تجاه كل قضايا حفظ السلام، ويجب أن يعمل مع الأمانة العامة والدول الأخرى الأعضاء على كيفية تقييم ومعالجة الآثار الطويلة الأجل المترتبة على قراراته بأفضل صورة. وتؤيد رومانيا أيضا القيام بالمزيد من العمل لتحسين التكامل فيما بين أجهزة الأمم المتحدة، وكذلك بينها وبين وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة ذات الصلة.

وينبغي أن نكون مبدعين لنجد الردود على التحديات الحالية والمستقبلية، بما في ذلك المجموعة الجديدة من التهديدات. ويجب أن ننظر وراء الأفق المباشر نحو عمليات تحقيق الاستقرار وبناء السلام بعد الصراع. ويجب أن نجد توازنا بين استراتيجيات الانسحاب والتطورات الطويلة الأجل، بما في ذلك بناء السلام.

وفي ظل تلك الخلفية، فإن الدروس المستخلصة في السابق فيما يتعلق بهايتي يمكن، هذه المرة، أن تجعل من حالة هايتي نفسها قصة نجاح. كما أننا واثقون بأن أحدث

عمليات الأمم المتحدة ستفضي إلى دفع التنمية الفكرية والإدارية، وإلى إثراء مجموعة الممارسات، الفضلى في حفظ السلام.

وما زلنا نعي تماما محدودية الموارد المالية والبشرية المتاحة. وينبغي لهذه القيود الحتمية أن تحفزنا أكثر على استحداث سبل مجدية من حيث الكلفة ومبتكرة للاستفادة القصوى مما هو متاح في مختلف الأطر – على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني – فنظل بالتالي قادرين على التصدي الجماعي لمجمل التحديات الأمنية المعاصرة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للمنجزات العديدة لإدارة عمليات حفظ السلام تحت إشراف وكيل الأمين العام جان – ماري غينو. كما أود أن أشيد بقوات وقادة الأمم المتحدة وأثني عليهم، وأن أشيد إشادة خاصة بالذين قدموا التضحية القصوى أثناء أنشطة حفظ السلام. وينبغي أن تكون أفضل إشادة لنا بهم هي أن تسفر مناقشتنا اليوم على نتيجة مفيدة تقيم ما اكتسبه موظفو الأمم المتحدة العاملون في بعثات ميدانية من خبرة وتدمجه في التخطيط لأنشطة مستقبلية.

ونحن نرحب بمشروع البيان الرئاسي وما زلنا على استعداد للنظر في أية متابعة قد يتوخاها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل رومانيا على عباراته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أولا، سيدي الرئيس، أود أن أرحب بكم وأن أتقدم إليكم بشكر وفد بلادي على اختياركم هذا الموضوع، الذي يكتسي أهمية في كل جانب، وأن أشكركم على إعداد الوثيقة الأساسية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه، الذي يظهر مدى إلحاح أن تعيد المنظمة التفكير في دور وعمل عمليات حفظ السلام في وقت التحديات الجديدة هذا.

حتى وقت قريب كانت عمليات حفظ السلام مقتصرة على المهام المرتبطة برصد احترام اتفاقات وقف إطلاق النار، والمساعدة في انسحاب القوات، وترسيم حدود المناطق العازلة والمساعدة في تنفيذ تسوية الصراعات. أما اليوم فقد أصبحت عمليات حفظ السلام معقدة ومتعددة الأبعاد لأن مجلس الأمن معروض عليه الآن قضايا ذات صلة بصراعات معقدة وصعبة ناجمة عن إدارة الصراعات ذاتها من خلال السعي إلى استحداث مناخ الثقة المطلوبة لبناء السلام بعد الصراع.

وينبغي لمناقشتنا أن تتخذ نهجا طويل الأمد وأن تراعي العناصر التي قد تكفل الدعم السوقي والمالي والسياسي لعمليات حفظ السلام، لا سيما وأنه سيتعين في الأشهر المقبلة نشر الآلاف من أفراد الجيش والشرطة، وخاصة في أفريقيا.

ولكي تتصدى الأمم المتحدة بكفاءة مع التقيد بمبادئ الميثاق للتحديات المرتبطة بواحدة من أكبر مهام المنظمة – صون السلم والأمن الدوليين – فإنها يجب أن تحترم بدقة المعايير المستقرة المتمثلة في كفالة التشغيل الصحيح لعمليات حفظ السلام. وهذه المعايير هي موافقة الأطراف ومبدأ الحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس وأيضا التعريف الواضح لولاية البعثة المدعومة بتمويل جيد.

إن تنفيذ توصيات معينة من تقرير الإبراهيمي مكن إدارة عمليات حفظ السلام، بناء على توصية الجمعية العامة، من إعادة هيكلة نفسها وتعزيز قدراتها التشغيلية لتصبح مستعدة بقدر أكبر للاستجابة السريعة وعلى نحو أكثر

ملاءمة للطلبات العديدة الموجهة إليها ولتمكين بعثات حفظ السلام من تنفيذ مهامها بأفضل طريقة ممكنة.

وفيما يتعلق بإنشاء عمليات حفظ السلام، نشعر بأن من الضروري أن يتوخى مجلس الأمن الدقة لكي يتأكد من أن الولايات على أكبر قدر ممكن من الوضوح والدقة ومن أنها تتناسب مع الموارد والأهداف الموكلة لكل عملية. ومن أجل صون وتوطيد السلام في مناطق الصراع ونظرا للطابع المتعدد الأبعاد بصورة متزايدة للصراعات الحالية، يجب تصميم عمليات حفظ السلام لا لترسيخ السلام فحسب، ولكن أيضا لكي تتعامل مع الاحتياجات المتنوعة جدا سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية الطابع. ومن الأهمية بمكان من هذا المنطلق مراعاة بعد حقوق الإنسان على نحو ملائم، بما في ذلك حماية النساء والأطفال، في أي بعثة لحفظ السلام.

وبغية كفالة نجاح عمليات حفظ السلام، يتعين على الدول الأعضاء إظهار الإرادة السياسية التي من شأنها أن تسمح بإنشاء أساس مالي متين لكل عملية. ونظرا لأن الجمعية العامة، بموجب الميثاق، تضطلع قصرا بجانب الميزانية، فمن الأهمية بمكان في حالات عمليات حفظ السلام المعقدة، أن يعبئ المجتمع الدولي الموارد الضرورية بغية إدارة برامج التسريح وإعادة الإدماج.

ومن أجل تجميع الموظفين الضروريين، ينبغي لمجلس الأمن، من جانبه، أن يشجع الأمين العام على تحديد الدول الأعضاء التي قد تكون مستعدة لتوفير مفارز لكفالة إنشاء البعثة والتشاور معها.

ومن الأهمية بمكان التأكد من أن الموظفين العسكريين أو المدنيين الذين تم نشرهم قد حصلوا على التدريب والخبرة الضروريين لتنفيذ مهامهم على نحو جيد، وفي ظروف مثالية من الأمن والفعالية مع احترام معايير القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ويجب أن يكون سلوك الموظفين، خاصة فيما يتعلق بعلاقتهم مع السكان المدنيين – لا سيما مع النساء والأطفال – لا تشوبه شائبة. وينبغي أن تتطابق إدارة أمن موظفي البعثة أثناء وضع قواعد الاشتباك مع القانون الدولي.

وحينما يقرر مجلس الأمن نشر بعثة، ينبغي نشرها في أقرب وقت ممكن. ومن شأن توفير الدول للمفارز، ولرجال الشرطة المطلوبين كثيرا اليوم، وكذلك توفير احتياجاتهم، أن يكفل النشر السريع.

وينبغي ألا يحدث أي تغيير أو تعديل في ولاية عملية حفظ سلام إلا وفقا لعملية مدروسة جيدا وشفافة باشتراك كامل من مجلس الأمن وبعد تفكير مطول في حتميات نجاح العملية من ناحية، وفي أمن الموظفين وبيئة عملهم من ناحية أخرى. وينبغي أيضا مراعاة شواغل البلدان المساهمة بقوات.

وفي ذلك الصدد، وحيث أنه منذ اتخاذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) يتم تنظيم الإحاطات الإعلامية بانتظام بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات كل مرة يجري فيها تجديد ولاية بعثة ما، ينبغي بذل قدر أكبر من الجهد لمراعاة شواغل تلك البلدان وإشراكها في عملية صنع القرار لتحديد أو تغيير ولاية أي عملية تشارك فيها وحدات عسكرية تابعة لها.

وأي بعثة، بعد إنجاز ولايتها كاملة وعلى النحو الواجب، ينبغي أن يستند انسحابها في النهاية إلى استراتيجية خروج تكفل توطيد أركان السلام المتحقق وتتجنب في الوقت نفسه التسبب في اختلالات كبيرة في الحالة الاقتصادية والأمنية المحلية، وينبغي أن يكون الانسحاب تدريجيا، وبصورة أساسية بغية إعطاء البلدان المعنية فترة زمنية كافية لكي تتولى مهامها.

ويتمثل الشركاء الآخرون لمجلس الأمن في المنظمات الإقليمية، التي يمكنها أن تسهم في الجهود المبذولة لحفظ السلام داخل إطار العمليات التي يأذن بها المجلس. ونحن نرى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في هذا الصدد حيوي الأهمية، لا سيما في المناطق المتضررة من التوترات وأعمال العنف المتكررة. ونلاحظ مع الارتياح تطور التعاون، لا سيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من خلال الجهود المشتركة للمنظمتين من أجل منع الصراعات في أفريقيا وخلق الظروف المثالية لنجاح عمليات حفظ السلام المنشورة هناك.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يعمل في عزلة. فعلاقاته العضوية مع الجمعية العامة لها أهمية كبيرة. ولما كانت الجمعية الهيئة التي تصدق على تمويل العمليات وتختار الأعضاء غير الدائمين في المجلس، فإنها تشرك أكبر عدد ممكن من الدول في سياسة حفظ السلام. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدوره، بإنشاء أفرقة استشارية لدراسة البلدان الخارجة من صراعات، يقدم دعما مهما للسلام. وتؤدي المؤسسات والوكالات المالية الدولية دورا مهما في توطيد السلام. أخيرا، يمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دورا إيجابيا جدا في كفالة انتقال سلس من عمليات حفظ السلام إلى عمليات بناء السلام بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على عباراته الرقيقة الموجهة إليّ وإلى وفد بلادي.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي السرور العظيم أن أراكم تترأسون هذه الجلسة المهمة لمجلس الأمن المكرسة لموضوع معروف جيدا عن بلدكم اهتمامه الفعلي به وتفانيه من أجله. لذلك نشكر الرئاسة الباكستانية ونشكركم شخصيا، السيد الرئيس، على المبادرة بعقد هذه الجلسة العامة بشأن عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. إن حضور الأمين العام في وقت سابق وعمق الملاحظات الافتتاحية وفرا لنا توجها ذا مغزى لمناقشتنا.

في السنوات الأخيرة حققت الأمم المتحدة تقدما كبيرا في حفظ السلام. لقد وضع الأساس لنهج جديد. وحققت نتائج لافتة للنظر في سيراليون وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو وتيمور الشرقية، وبذلك نذكر عددا قليلا من البلدان. إن قدرات إدارة عمليات حفظ السلام قد عززت وتم تعزيز نظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة.

ويمكننا أن نستخلص دروسا من التجربة الغنية المكتسبة في مجموعة كبيرة من مسارح حفظ السلام منذ ١٩٤٨، وأهمها أن المجتمع الدولي بحاجة إلى ضمان أن تزود أي بعثة لحفظ السلام بموارد مالية وغيرها من الموارد الضرورية الوافية بالغرض، ولكن الدعم السياسي على نحو خاص، حتى يمكنها أن تنجح في إنجاز مهامها المكلفة بإنجازها.

وللأمم المتحدة ١٥ بعثة لحفظ السلام في الميدان قوامها ٥٣ ألفا من حفظة السلام وميزانية كبيرة جدا على نطاق عالمي. وخلال الأشهر القليلة القادمة ستجري عمليات جديدة لحفظ السلام في هايتي وفي بوروندي. وسيفضي ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد حفظة السلام وأيضا في الطلب على موارد مالية وإدارية وسوقية إضافية لاستراتيجيات الخروج للبعثات القائمة ولدعم بعثات جديدة.

وهذه الجلسة اليوم فرصة جيدة جدا لاستعراض سجلنا في حفظ السلام ولدراسة طرق تحسينه. لقد قدم متكلمون سابقون بعض المقترحات الوجيهة جدا وقد يستصوب أن يعيد مجلس الأمن النظر في بعض هذه المقترحات في المستقبل القريب. إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٧

(٢٠٠٠)، الذي يجسد متابعة توصيات تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) وتقارير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وتقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين بموجب البند ٨٥ من جدول الأعمال (A/58/694) كلها توفر لنا مجموعة مفيدة من الأولويات وأيضا مادة للتفكير. إن دعم الدول الأعضاء لنظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة يوفر أيضا طريقة ذات مغزى لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الانتشار السريع.

وعلى الرغم من أن عمليات حفظ السلام ينبغي ألا تستعمل بوصفها بديلا من معالجة الأسباب الجذرية للصراع فإنها يجب في هذه الأثناء أن تعالج جميع التحديات بطريقة شاملة. وإذا كان من غير الممكن حقا التفريق بين السلام والتنمية، كما نذكر أنفسنا بذلك دائما، فيجب على المجتمع الدولي أن يحسن فعالية جهوده لتكريس موارده للانتعاش الاقتصادي للبلدان المتضررة بالصراع أو الخارجة منه ابتغاء منع الصراع وتعزيز السلام والأمن الدوليين. ولذلك نرى أن القيام، حسب الاقتضاء، بإدراج عناصر بناء السلام في ولايات عمليات حفظ السلام، ابتغاء ضمان الانتقال السلس إلى فترة ناجحة لما بعد الصراع، هام جدا.

وفضلا عن ذلك، فإن مشاريع الأثر السريع، التي تمت الإشارة إليها في تقرير الإبراهيمي في سياق بناء السلام، ينبغي أن تستعمل أيضا على نحو نشط لأغراض وقائية وينبغي أن تربط باستراتيجية الأمد الأطول. وفي هذا السياق نرحب بالتعاون الجاري بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما حدث في قضايا غينيا - بيساو، وفي وقت أكثر حداثة بوروندي.

ويرى وفد بلدي أن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وولاية كل منها يجب أيضا أن تضم برامج للسكان ذوي الحاجات الحساسة من قبيل اللاجئين والمشردين داخليا، ولبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وخصوصا الجنود الأطفال. فعلى سبيل المثال، في أنغولا، ونعتقد في أغلبية البلدان المتضررة أو البلدان الخارجة من الصراع، يوفر العمل المتعلق بالألغام فرصا للعمالة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. واتضح أن من الضروري وضع برنامج ناجح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج من أجل الانتقال الفعال من الحرب الأهلية إلى السلام المستدام.

وبينما نقر بصدارة دور الأمم المتحدة بوصفها منظمة رائدة مسؤولة عن السلام والأمن العالميين ينبغي أن نؤكد على أهميه بناء القدرات الإقليمية ودون الإقليمية. إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة التنمية للجنوب الأفريقي، على سبيل المثال، تظهر النشاط في تطوير القدرة التنظيمية الإقليمية، ولكنها تعاني أحيانا كثيرة من النقص في الموارد.

ونعتقد بأن فعالية القوات التي تنشرها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار وليبريا ونشر قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في بونيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأيضا وزع بعثات أفريقية في بوروندي، على الرغم من أن قيودا مالية شكلت عقبة أمام نشر البعثة بقوامها التام، تشهد على أن بؤرة التعاون المستمر، بما في ذلك مع الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن تقوم على أساس تعزيز طويل المدى لقدرة حفظ السلام لتلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن العمل بشراكة أشد فعالية مع جهات فاعلة مختلفة، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات ومؤسسات بريتون وودز والجهات المتبرعة الدولية والقطاعات الخاصة الدولية والمحلية ينبغي أن يكون أساس عمليات حفظ السلام

للأمم المتحدة، بالنظر إلى أن ذلك يبدو مكونا رئيسيا من مكونات الوقاية وحفظ السلام وبناء السلام.

ولدى القارة الأفريقية اليوم أكبر عدد من عمليات حفظ السلام المعتمدة على الأمم المتحدة. ولذلك نأمل في أن تواصل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بروح حقيقية من الشراكة الدولية من أجل السلام، العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بإنشاء قوة احتياطية أفريقية ولجنة أركان عسكرية، كما يدعو إلى ذلك البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي.

إن الأهداف العريضة، أهداف تحسين عملية تخطيط عمليات حفظ السلام، لا تزال إدارة عمليات حفظ السلام تتوخاها بنشاط. ونثني على قدرتها على جمع إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة للقيام بعمل منسق وفعال، بما في ذلك العمل الممتاز فيما يتعلق بمتابعة قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠). إن تطوير قدرة حفظة السلام على أن يصبحوا المشجعين للوعي والعاملين على تحقيقه فيما يتعلق بمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق عمليات حفظ السلام مهمة هامة، بالنظر إلى أن الوباء يشكل تهديدا للعالم برمته. ولذلك نعتبر أن كل عملية لحفظ السلام ينبغي أن يكون لها مركز محوري متعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

دعوني أختتم بإعادة ذكر الالتزام المستمر من جانب بلدي، أنغولا، بعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. ونثني على الرجال والنساء الذين خدموا على نحو يدعو إلى الإعجاب ولا يزالون يخدمون في عمليات حفظ السلام على مستواهم العالي في الاحتراف والتفاني والشجاعة. ومن الجدير تقديم الثناء الخاص للذين ضحوا بحياتهم من أجل صيانة السلام والأمن في العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ وإلى وفدي.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم، معالي الوزير، بصفتكم رئيس مجلس الأمن. ونرحب أيضاً بمشاركة الأمين العام في هذه الجلسة.

واليوم، وبناء على مبادرة باكستان، يناقش المجلس موضوعاً متعدد الأوجه ويطرح للمناقشة في وقت مناسب جداً. إن بلدكم، معالي الوزير، مساهم رئيسي بالقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي مستهل الشهر الحالي، كان هناك ٦٨٠ ٧ باكستانياً من حفظة السلام يسهمون في تسوية الصراعات في إطار ثمان من بعثات حفظ السلام. ويبين ذلك بوضوح الدور الهام الذي تقوم به باكستان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتبين خبراتنا المكتسبة حتى الآن بجلاء أن عمليات حفظ السلام، بما فيها العمليات المتعددة الأبعاد في شكلها الحالي، هي أكثر الأدوات مرونة وفعالية للاضطلاع بأوسع نطاق من المهام في مجال السلم والأمن الدوليين. وبوسعنا أن نرى بسهولة التغييرات الإيجابية التي تحدث في تعزيز قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة برمتها في تخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها.

ونلاحظ بشكل خاص الأنشطة الفعالة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة فيما يتعلق بالدراسة الشاملة لآليات زيادة تحسين قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. والتقرير الذي اعتمدته اللجنة خلال دورتها الأخيرة هو أساس جيد للجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا المضمار.

ومن المهم أن ينفذ هذا العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، فيما يختص بقواعد القانون الدولي ومبادئه المعترف بها بوجه عام، مع تقسيم رشيد للعمل بين الهياكل الإقليمية

ودون الإقليمية وهياكل التحالف. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في الوقت الحالي، مع ازدياد الطلب على ذوي الخوذات الزرقاء في شتى أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بروسيا، فإن المبادئ والمعايير الرئيسية لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة لا بد أن تبقى مصانة، وأن تشمل: المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، والحاجة إلى تعاون بناء من جانب أطراف الصراع مع البعثات الدولية التي توفدها الأمم المتحدة، وتفاعل الأمم المتحدة مع الهياكل الإقليمية عملاً بالفصل الثامن من الميثاق.

وقد أكد السيد بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، في خطابه أمام الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، أن بلدنا مستعد لتكثيف مشاركته، سواء في عمليات حفظ السلام تحت إشراف الأمم المتحدة أو في عمليات تحالف يقرها مجلس الأمن. وندعو إلى التعاون البناء من أجل تحسين آلية حفظ السلام والتسوية ما بعد الصراع. وفي هذا الإطار، ينبغي أن نضمن التنسيق الفعال لعنصر حفظ السلام مع عمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في منظومة الأمم المتحدة.

وما من شك في أن ضمان سلامة وأمن حفظة السلام في بؤر التوتر بشكل يعول عليه هو من أخطر المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة في حفظ السلام اليوم. والعام المنصرم ترك لنا العديد من الأمثلة الواضحة على ذلك: فهناك العمل الإرهابي الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد؛ ومقتل اثنين من المراقبين العسكريين في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والاعتداءات على الوجود الدولي في كوسوفو، صربيا والجبل الأسود؛ واندلاع أعمال الشغب ضد الأقليات العرقية في ذلك الإقليم مؤخرا. وهذا ليس كل ما في القائمة. وفي هذا الصدد، نؤيد المطالبة بتعزيز القدرات ذات الصلة لإدارة عمليات حفظ السلام، وقدرات بعثاتها الميدانية في المقام الأول. ونشدد أيضاً على أن مسؤولية البلد المضيف عن أمن الوحدات وموظفي الأمم المتحدة في منطقة الصراع لا تُنتقص في هذا الشأن على الإطلاق.

إن الطابع المعقد للمشاكل التي تصادفنا في الصراعات الحالية – والتي كثيراً ما تنطوي على أبعاد إقليمية وعواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة – تقتضي إيلاء اهتمام مستمر لمهمة تحسين التخطيط الشامل وكفالة حسن الانتشار في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. وعلينا أيضاً أن نقوي التنسيق بين مختلف العناصر المكونة للبعثات وتفاعلها مع أوجه الوجود الدولي الأخرى، كل في مجال مسؤوليتها.

ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة، كما ذكر الأمين العام، مواصلة تحسين شراكة من نوع جديد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وحفظة السلام في إطار التحالف. واستخدام القوات المتعددة الجنسيات، الذي يقره مجلس الأمن، يكون فعالاً على نحو خاص في المرحلة الأولية للاستجابة للأزمات، ويمكن أن يتيح الوقت الكافي للإعداد لعمليات الأمم المتحدة وانتشارها.

إن كل حالة أزمة تشكل حالة فريدة من نوعها، وتتطلب مجموعة ملائمة من الأدوات لتسويتها، سواء كانت عمليات حفظ سلام تقوم بها الأمم المتحدة، أو عمليات تحالف أو بعثات لمنظمات إقليمية. وحقيقة الأمر، لا بد أن يتم ذلك في إطار من الامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد الدور الرئيسي لمجلس الأمن في كل المراحل بوضوح، من الإنشاء إلى الإعداد وإنشاء الولايات حتى انتهاء تنفيذها. وفي هذا الشأن، من الأهمية بمكان ألا نسمح بأي التفاف على صلاحيات مجلس الأمن، وخاصة في الحالات التي تنشأ فيها مسألة استخدام القوة باسم المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، ما من شك في أن العمل

العسكري ملاذ أخير، وأنه ينبغي الاتفاق على طبيعة ذلك العمل الذي يتعين أن يكون في حدود معقولة وكافية.

إن تجربة حفظ السلام في أفريقيا، مثلما الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا وسيراليون، تدلل بوضوح على تعقد الارتباط بين مهمة إقرار السلام واستعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الكامل في البلدان التي عانت من الصراع. وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية مواصلة الدراسة المتعمقة للتقسيم الرشيد للعمل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات والبرامج المتخصصة خلال الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وهنا، من المهم ألاّ نسمح بتقليص امتيازات أي من تلك الهيئات أو أن نثقل كاهل عمليات حفظ السلام بمهام لا تدخل في نطاق عملها.

إننا نؤيد زيادة تحسين الآلية النشطة للتفاعل بين أعضاء مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة للأمم المتحدة. ونتفق تماماً مع الرأي القائل بضرورة أن تنفذ بأكثر الطرق فعالية ممارسة المشاورات الفعالة التي يجريها مجلس الأمن عملاً بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وينبغي أن يتم ذلك في إطار الآلية الخاصة للفريق العامل ذي الصلة التابع لمجلس الأمن على أساس مذكرة رئيس المجلس المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/56).

وفي رأينا، أن أحد أكثر الطرق فعالية لتحسين الخبرة العسكرية داخل المنظمة يمكن أن يتمثل في تنشيط عمل لجنة الأركان العسكرية التابعة لمجلس الأمن. ولكن، لن يتسنى ذلك في إطار الفهم التقليدي لدور تلك الهيئة، وإنما في إطار صيغة موسعة بشكل أساسي. واقتراحنا لم يصمم بهدف تعزيز دور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وإنما إضفاء مضمون عملي على أنشطة لجنة الأركان العسكرية، وفقاً للفقرتين ٢ و ٤ من المادة ٤٧ من الميثاق، لكون عضويتها غير قاصرة على الأعضاء الخمسة، بل هي لمجلس الأمن برمته. وجميع دول المجلس والبلدان الأخرى المهتمة، بما فيها البلدان المساهمة بقوات، يمكن أن تندرج في عضويتها. وتتوخى المبادرة الروسية إدماج تدابير أخرى تجري مناقشتها الآن في هذه التدابير ونحن ننهض بالمقدرة المهنية والأخذ بالديمقراطية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونعزز التفاعل فيما بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات والأمانة العامة.

وروسيا، في مراعاة كاملة منها لمسؤوليتها ضمن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحفظ السلام وبوصفها من المشاركين النشطاء في أنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ستواصل في المستقبل، بالتعاون عن كثب مع جميع الدول الأخرى المهتمة بالأمر، المساهمة عملياً في تعزيز كفاءة هذه المؤسسة الدولية الهامة وفعاليتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الودية التي وجهها لي ولوفدي.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بوجودكم يا سيدي وترؤسكم هذه الجلسة الشديدة الصلة وجودة التوقيت التي اقترحها وفد باكستان. ومن المؤكد أننا ممتنون للرئاسة الباكستانية على ذلك الاقتراح وعلى الورقة غير الرسمية القيمة المرفقة فيما يتعلق بهذه المسألة. وأود أيضاً أن أنضم إليكم فيما أعربتم عنه من كلمات التوديع للسفير إينوثينثيو أرياس، وهو زميل رفيع الكفاءة، والفعالية، يحظى بحب الجميع.

وقد كانت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ نشوئها في أواخر الأربعينات رمزاً للتحديات التي تواجه المنظمة ولتصميمها على التغلب على هذه التحديات. وكانت تلك الأداة التي تتسم بأهمية حاسمة الآن بعيدة عن أذهان الرجال والنساء المجتمعين في سان

فرانسيسكو لاعتماد الميثاق. والواقع أن عمليات حفظ السلام نتيجة لتجارب تنشأ وتجرى بطريقة المحاولة والخطأ طوال سلسلة من الأزمات. ولحسن الحظ أن الإنجازات قد فاقت أوجه القصور بل وحالات الفشل أحياناً. فمن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة إلى بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في تاهيتي، ما برحت العملية تنطوي على محاولات طويلة ومضنية أحياناً لمضاعفة الموارد الشحيحة والوفاء بالمطالب الملحة.

وقد شاركت البرازيل منذ وجودنا في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في حفظ السلام بأكثر من ٥٠٠ ١٢ جندي. وقد زودتنا ٥٠ سنة من الخبرة في الميدان بالوسيلة لتقييم العمليات والقدرة على اقتراح بعض المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالمستقبل.

والواقع أن تغير طابع الصراعات قد دفع مجلس الأمن منذ عام ١٩٨٩ إلى التعامل مع كثير من المواجهات الداخلية والحروب الأهلية التي تشكل تهديدات للسلام والأمن الدوليين أو الناشئة عن تجارب تاريخية سابقة. وثبت في تلك الحالات أن عملية اندمال الجراح تشتد صعوبة تها كثيراً، كما تعلمنا من بعثتي أنغولا وموزامبيق، اللتين شاركت فيهما البرازيل.

وأصبحت منظومة الأمم المتحدة تدريجياً تدرك ضرورة التصدي للحالات المعقدة على نحو شامل. وأعد نهج جديد تماماً لعمليات حفظ السلام، ولم يكن إعداده بدون مشقة، من أجل التعامل مع الأسباب الجذرية للصراعات. وأصبحت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والعرقية والثقافية والدينية جزءاً من الاهتمامات في حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، ولزم التصدي لكل تلك العوامل في نفس الوقت من جانب العاملين في حفظ السلام. واضطرت البعثات للعمل في أجواء لم تعد تكفل سلامة أفرادها. وقفزت إلى النور فكرة حفظ السلام بقوة، كوسيلة لإثناء الأطراف المعنية عن التورط في الصراع، واكتسبت الفكرة قدراً كبيراً من الأهمية.

واستُحدثت إدارة عمليات حفظ السلام، وهي إدارة جديدة تماماً من إدارات الأمم المتحدة. ولزم التغلب على التحديات السياسية والمؤسسية الجديدة في عملية تدريجية. وواجهت مجلس الأمن والجمعية العامة ضرورة إنشاء بعثات جديدة وباهظة التكلفة ونشرها في خلال مهلة قصيرة. ودعيت الدول الأعضاء إلى المساهمة في البعثات على نطاق غير مسبوق، وكانت أهلاً للمهمة. ثم بلغت هذه الجهود المبدئية في بيئة متغيرة ذروتها باعتماد تقرير الإبراهيمي لعام ٢٠٠٠، الذي أدى تقييمه الشامل للحالة إلى توصيات ما زال العمل جارٍ في تنفيذها.

وها نحن الآن نواجه مرحلة أخرى من مراحل هذه العملية. فقد طرأت طفرة جديدة على عمليات حفظ السلام منذ العام الماضي. وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والبعثتان المحتمل إيفادهما إلى بوروندي والسودان تشكل جزءاً من واقعنا السياسي وتبعث كلاً من الأمل في إنهاء تلك الصراعات والقلق بشأن المصاعب الناشئة وقدرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على اجتيازها.

وأود أن أؤكد أربع مسائل هيكلية تبدو من الأهمية بمكان عند هذه النقطة.

إن المنظمة على وشك تجاوز طاقتها في استخدام الموظفين لأغراض العمليات. فعدد الأشخاص في الميدان سيكون قد تضاعف تقريباً عند نهاية العام مقارنة بعام ٢٠٠٣. ومع أن بعض المساهمين التقليديين قد بلغوا حد إمكانياتهم، يجب تفادي الخطر المتمثل في ترك البعثات بدون موظفين. وفي هذا الصدد، ينبغي اتباع عدة مسارات للعمل.

أولاً، ينبغي تحديد الجهات المحتمل أن تساهم، وينبغي أن تتصرف الأمانة العامة بشكل حاسم لمساعدتها في التغلب على أوجه القصور التي تحد من مساهماتها. وإصلاح التشريعات وتعزيز الوعي العام بشأن حفظ السلام مجالان رئيسيان في هذا الصدد. وتعكف البرازيل في الوقت الراهن على إعداد قانون جديد يتيح تقديم المساهمة على وجه السرعة وزيادة حجمها، الأمر الذي نرى أنه سيكون موضع ترحيب. ونحن متعطشون إلى التغلب بمساعدة من المنظمة والدول الأعضاء الأخرى على ما نعانيه من العوائق المالية والسياسية في الوقت الراهن.

ثانياً، ينبغي أن تواصل المنظمة ودولها الأعضاء تعزيز قدرات حفظ السلام على الصعيد الإقليمي، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة مشروعية الولايات، وضرورة وجود معايير مناسبة لعمليات بعثات حفظ السلام. وترتبط بذلك مسألة معايير استخدام الفصل السابع لتحديد الولايات. وقد دعت البرازيل تقليدياً إلى موقف مؤداه أن تقتصر حالات الإذن باستعمال القوة على ما هو ضروري فحسب. ولكننا نرى أن المجلس في السنوات الأخيرة يترع إلى الاستعانة بالفصل السابع أكثر من اللازم بكثير. ورغم أن هذا الخيار قد ينبع من نيته أن يضمن للبعثات الوسيلة للاضطلاع بولاياتها وحماية نفسها من العنف، فإنه لا ينبغي أن يمس الضرورة الأسمى المتمثلة في الحفاظ على روح الميثاق. ويمكن توفير حل من خلال استخدام كل من الفصلين السادس والسابع بشكل خلاق لتحديد الولايات بشكل صريح. ولكن لن يكون أي حل من الحلول شاملاً ما لم ننجح في التوصل إلى توازن بين الولايات وضرورة الاضطلاع بعمليات قوية تعمل في أجواء غير ودية.

ويشكل تضخم الهياكل البيروقراطية خطراً ثالثاً تواجهه الآن عمليات حفظ السلام. ويلزم تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام، الأمر الذي يسلم به الجميع، نظراً لأن بعض مجالات مثل جهاز الشرطة وانتشار سيادة القانون جديدة للغاية وتتزايد أهميتها. غير أنه ينبغي تجنب أي نمو يؤدي إلى عدم الفعالية أو عدم الكفاءة. والإعلام مثال آخر على ذلك. وتتواتر مختلف النُهج من جانب إدارة عمليات حفظ السلام ومن جانب إدارة الإعلام، وإمكانية الازدواجية في العمل مثار لقلق مستمر. ومن الاستراتيجيات الضرورية للتغلب على هذه العوائق تعزيز آليات التنسيق وتحديد ولايات أكثر وضوحاً لإدارات الأمم المتحدة.

المسألة الرابعة، ولعلها شائكة أكثر من سواها، هي استراتيجيات الخروج. ففي جميع البعثات التي جرى نشرها، نشعر بالقلق إزاء كيفية الانسحاب في اللحظة المناسبة دون الإضرار بالوقت والمال اللذين يجري بذلهما على أرض الواقع.

وأشار البعض إلى أن العناصر المتعلقة بالجدول الزمني ضرورية منذ البداية. ولست بالضرورة أشاطر هذا النوع من التفكير. وعندما تدخل الأمم المتحدة بلدا مزقته الحرب، فإنه ليس بوسع المجلس أن يتنبأ بجدول زمني صارم للانسحاب. وفي بعض الحالات في الماضي، ثبت أن التعجل ضار، لأنه يحث على التململ والاستياء. ويمكن أن يتمثل البديل الأفضل في وضع معايير واضحة وموضوعية منذ بداية البعثة. ويمكن استعراض هذه المعايير بشكل دوري حسب الضرورة. بيد أنه ينبغي لبعثات حفظ السلام قبل كل شيء أن تسعى إلى تشاطر امتلاك زمام الأمور مع شعوب وحكومات البلدان. وتعتبر تيمور – ليشتي مثالا على ذلك. وسيتم توطيد النجاح الملحوظ الذي أحرزته الأمم المتحدة وعضوها الجديد بوجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة سنة أخرى.

ومن المهم فهم الحدود التي تقيد عمليات السلام وأن تتاح موارد أخرى لإكمالها. وبهذا المعنى، يعتبر دور المجلس

الاقتصادي والاجتماعي هاما، باعتباره يعزز الجهود والتدابير الرامية إلى تحقيق التنمية. ويعتبر الفريقان المخصصان لغينيا – بيساو وبوروندي مثالين ممتازين على مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بناء السلام في جهد متكامل مع هذا المجلس.

وبغض النظر عن الانتقادات المتعلقة بقدرة هذه المنظمة على الرد على حالات الأزمات، فإن عمليات حفظ السلام تعمل بنجاح. فهي تنقذ الأرواح وتثبط الصراعات وتساعد على بناء السلام. وهي ليست حلولا في حد ذاتها، إلا أنه ثبت أنها أداة فعالة في العمل على تحقيق السلام. ويتعين أن تترافق دوما مع جهود التنمية اللازمة لكفالة الاستدامة في الأجل الطويل. وأظهرت عمليات حفظ السلام الجهود المتعددة الأطراف التي تبذلها الأمم المتحدة في أحسن حالاتها – جهد جماعي جاد يتخطى الحواجز من كل نوع من أجل تعزيز المصالحة الوطنية وبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفدي.

السيد باجا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يرحب بكم سيدي، في رئاسة هذه المناسبة الخاصة في ظل رئاسة باكستان بشأن موضوع يحظى باهتمام متبادل بين بلدينا بوصفهما من البلدان المساهمة بقوات لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد وفرت ورقة المفاهيم التي قدمها فريقكم لمناقشة اليوم للمجلس تقديرا قيما للنطاق المتعدد الأبعاد لحفظ السلام. وتستحق المبادرة التي قامت بها رئاستكم في هذا الصدد التقدير البالغ.

وإذا ما قمنا بتقييم نتائج حفظ السلام، فإن بطاقة العلامات تحمل نتائج متفاوتة. وستمنح علامات عالية للبلدان المستفيدة التي تنعم حاليا بالسلام والأمن، أو على الأقل بتوقف مطرد للأعمال الحربية؛ وعلامات متوسطة للبلدان التي مرت بتجربة متقلبة، إلا أنها اقتربت من الاستقرار من ماض أليم؛ وعلامات منخفضة للبلدان التي تعرضت لأزمات مستمرة أو واجهت مأزقا بسبب الافتقار إلى التقدم السياسي في أوضاعها المتعلقة بالسلم والأمن.

وتعزى هذه الاختلافات بصورة رئيسية إلى تعقد الحالات في مختلف البلدان التي تنوء بالصراعات وإلى صعوبة التوصل إلى تدابير السياسة المناسبة لحفظ السلام، بسبب قيود الموارد من جهة، والقوى المحركة السياسية التي تعنى بولايات حفظ السلام المتطورة من جهة أخرى.

وتضمن تقرير فريق الإبراهيمي الصادر منذ أربع سنوات توصيات تستحق النظر الجدي والمستمر من جانب أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن والجمعية العامة. وبالرغم من أن عددا من توصيات الفريق أسفر عن اعتماد سياسات جديدة أدت إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، فإنه ينبغي إيلاء عملية استعراض تنفيذ هذه السياسات اهتماما مساويا لأسباب عديدة، كازدياد الطلب على عمليات حفظ السلام وما يرافقها من حاجة إلى الانتشار السريع.

ويود وفدي أن يشيد بباكستان لقيامها بعرض مسألة حفظ السلام على المجلس. ومر أكثر من ثلاث سنوات على اتخاذ المجلس للقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ردا على تقرير فريق الإبراهيمي. ونظرا لتزايد الحاجة إلى عمليات حفظ السلام، فإنه ينبغي للمجلس أن ينظر في إعادة النظر في القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) في مناسبات أكثر. ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الرئاسي بشأن عمليات حفظ السلام الذي سيصدر قريبا.

ونظرا لأن عملية الإصلاح عملية مستمرة، فإني أود أن أوجه انتباه المجلس إلى بضع نقاط يعتبرها وفدي هامة إذا

أريد أن يستخدم حفظ السلام كوسيلة حقيقية لتحقيق الأغراض الرئيسية للأمم المتحدة. ويتسم اثنان من هذه الأغراض بطابع مذهبي بينما تتسم الأغراض الأخرى بطابع سياسي.

وتدعو نقطتي الأولى إلى إجراء تحول مذهبي من التمييز التقليدي بين حفظ السلام وبناء السلام إلى سلسلة متصلة كعملية متكاملة تفضي إلى هدف مشترك. وهذه السلسلة مماثلة للعلاقة بين الأمن والتنمية وبين تهيئة بيئة سياسية آمنة والتنمية المستدامة. ويحتج الكثيرون بأن المسؤولية عن حفظ السلام تقع على عاتق مجلس الأمن، بينما يرجع بناء السلام إلى الجمعية العامة. وهذه الحجة مثيرة للخلاف وتغفل عن الحقيقة المتمثلة في أن هذين الجهازين يسترشدان بأهداف مشتركة ويكمل بعضهما الآخر من الناحية العملية في السعي لبلوغ هذه الأهداف. ولذلك، فإنه ينبغي تخطيط حفظ السلام وبناء السلام في ترادف مع بعضهما البعض، وهي عملية تتطلب أيضا تنسيقا أوثق بين مجلس الأمن والجمعية العامة وحتى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي ألا يقتصر الأمر على الاعتراف بمذهب المساواة فيما بين الدول فحسب، بل وينبغي أن يتم التقيد به ولا سيما في مجال حفظ السلام. وينبغي أن تعامل جميع البلدان التي يحتمل أن تخضع مستقبلا أو التي تخضع حاليا لولاية مجلس الأمن على قدم المساواة. وينبغي أن تشارك الجهات الفاعلة العالمية المتنفذة في عمليات خطرة لحفظ السلام، حتى ولو لم تكن البلدان المنكوبة بالصراع تقع ضمن دائرة مصالحها الحيوية. وتترافق حالات النجاح في عمليات حفظ السلام عادة بدرجة من مشاركة هذه الجهات العالمية الفاعلة الهامة، سواء في المجال العسكري أو السوقي؛ وبدرجة من تعبئة الأمم المتحدة؛ وبسرعة الانتشار؛ وحتى بمحتوى أو بعمق ولايات المجلس. ويتعين علينا أن نزيل من الأذهان وجود أي اختلاف بين الشمال والجنوب بنبذ الانتقائية والتمسك بمذهب معاملة الدول على قدم المساواة، دون النظر إلى موقعها الجغرافي وأهميتها الاستراتيجية. وفي نهاية المطاف، يقاس أداء الأمم المتحدة من حيث الأرواح البشرية التي تمت حمايتها من الصراعات بغض النظر عن موضع هذه الصراعات.

وينبغي إبراز استراتيجيات انسحاب حفاظ السلام في صيغة السياسات. بيد أنه يتعين علينا أن نحذر من التعجيل بالانسحاب. وينبغي أن يحتاط المجلس من اللجوء إلى إنهاء عمليات حفظ السلام كخيار بسبب قيود الموارد بما يسمح بإعادة انتشار القوات أو إعادة توجيه الموارد إلى الأزمات الناشئة. وعلينا أن نتعلم من دروس الماضي لتفادي الوقوع في نفس المأزق المتمثل في الاضطرار لمعالجة انتكاس صراع ما بسبب التعجيل بالانسحاب. وينبغي أن ترتبط استراتيجيات الانسحاب بتدابير بناء السلام وذلك لكفالة السلام والاستقرار في الأجل الطويل. ولذلك، فإن حفاظ السلام وبناة السلام يرتبطون ببعضهم على نحو لا تنفصم عراه.

ويؤدي الافتقار إلى وجود ولايات قوية وقواعد اشتباك فعالة في بيئات معادية إلى إعاقة نجاح عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تقتصر العمليات الفعالة والولايات الواضحة على التدابير التي تستند إلى المبادرة لمنع أعمال القتل وغيرها من أعمال التدمير والعنف ضد المدنيين، وإنما ينبغي أن تولي الاعتبار الواجب لضرورة تنفيذ استراتيجية بناء السلام دون أي عائق وذلك من أجل المساعدة على تعزيز وكفالة نجاح البعثة.

أما المجال الآخر الذي يتعين معالجته بشكل حازم فيتعلق بالانتشار السريع. فبالرغم من سائر حسنات قدرة الأمم المتحدة للانتشار السريع، كردع زيادة تصعيد

الصراعات، فإن الحَكم النهائي في اتخاذ القرار يتمثل في توفر موارد الأمم المتحدة. ولتدارك هذه المشكلة، تعرب بلدان عديدة عن استعدادها لتقديم القوات على أساس الاكتفاء الذاتي لفترة محدودة من أجل الانتشار السريع، إلا أن من الممكن تثبيطها عن هذا العمل من جراء التأخر في عمليات السداد. وتمس الحاجة في هذا الصدد، إلى زيادة تعزيز قدرة المقر بتزويده بعدد كاف من الموظفين من أصحاب المؤهلات العالية الذين ينبغي أن يساعدوا على التوصل إلى حلول لمشاكل البلدان المساهمة بقوات.

اسمحوا لي بالتشديد على نقطة أخيرة. هناك عدد من المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها بشأن ضمان سلامة وحماية موظفي الأمم المتحدة. إذ أنهم فاعلون رئيسيون في تنسيق البرامج على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الميدان مثل قيامهم بدور المدير في تنسيق توصيل المساعدة والخدمات التي تمس الحاجة إليها ليس في الميادين الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، ولكن أيضا في إعادة بناء المؤسسات والعمليات السياسية. وبإيجاز، يمكن لدورهم البالغ الأهمية أن يقارن بدور طبيب ينبغي حمايته ليتمكن من العناية بالمرضى. ولذا ينبغي لحفظ السلام أن يدمج أمن موظفي الأمم المتحدة في قواعد الاشتباك وفي تنفيذ ولايات حفظ السلام على العموم.

ختاما، ينبغي لمجلس الأمن، في صياغة الولايات، أن يراعي النظر فيما وراء وقف القتال إلى السلام المستدام، الذي يمكن ضمانه إذا ما استكمل حفظ السلام ببناء السلام وإذا ما كانت استراتيجية بناء السلام تتيح المشاركة القصوى من أصحاب المصالح المعنيين – سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين، علمانيين أو دينيين – وهم يعملون في تعاون وثيق بإشراف موظفين مدنيين دوليين محايدين – أي رجال ونساء الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الفلبين على كلماته الطيبة الموجهة إليَّ وإلى وفدي.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد باكستان على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب تماما، وأشكركم، سيدي، على مجيئكم لترؤس الجلسة.

يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

إننا نجد أنفسنا أمام فرصة غير عادية للتعامل مع هذا الموضوع. والتحدي الذي يواجه الأمم المتحدة هائل، وبغية مواجهته على أكثر الوجوه ضمانا، من الأهمية بمكان أن نأخذ في الحسبان عددا من العوامل.

أولا، على الرغم من أنه منذ نشر تقرير الإبراهيمي أحرز تقدم كبير في تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال العمليات، لا تزال هناك بعض المجالات التي ينبغي أن تواصل فيها الجهود. فطابع الصراعات يقتضي ولايات متعددة التخصصات وبعثات متزايدة التعقيد. وذلك يستلزم التخطيط المتكامل للبعثات. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على النشر السريع، من حيث التمويل والمعدات والموظفين. وينبغي أن نشدد على أهمية مواصلة تحسين تدريب موظفي البعثات. وفي ذلك السياق، من المستحسن مواصلة العمل على وضع العلامات القياسية والمعايير اللازمة لتحقيق التدريب المتجانس والمترابط.

ثانيا، إننا نعتقد أن التعاون مع المنظمات الإقليمية يمكن أن يؤدي دورا أساسيا بصورة متزايدة، وينبغي له ذلك، في تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال العمليات. والخبرة المكتسبة مؤخرا في عملية آرتميس مثال جيد لذلك النهج.

ثالثا، يجب أن نبقي نصب أعيننا تطور مفهوم عمليات حفظ السلام، الذي ينعكس في طابعها المتعدد

الأبعاد. ولذلك ينبغي أن يكون هناك إدماج على نحو أكثر انتظاما لعناصر حفظ السلام مثل الأنشطة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني، والمساعدة المالية وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

رابعا، نرى أنه يتعين على مجلس الأمن أن يعمل جاهدا لاعتماد ولايات واضحة وواقعية. وللقيام بذلك من الأهمية بمكان، بالإضافة إلى الأخذ بالتوصيات المقترحة من إدارة عمليات حفظ السلام، تعزيز العلاقة بين المجلس والذين ينفذون في نهاية المطاف الولايات المأذون بها.

خامسا، نرى أن ظهور بعثات جديدة في بلدان متجاورة قد فتح إمكانيات لا حدود لها للتنسيق بين هذه البعثات، وما من شك في أن تلك الإمكانيات تستحق الاستكشاف. ونحن نشجع الجهود المبذولة في ذلك الصدد.

أخيرا، من الضروري وضع استراتيجية للخروج بغية تفادي استمرار البعثات إلى ما لا نهاية. فالموارد محدودة، ويجب أن يكون هدف البعثات تحقيق الولايات المعينة. وينبغي أن يعدل حجم البعثة وولايتها وهيكلها بصورة منتظمة على أساس التقدم المحرز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إسبانيا على كلماته الطيبة الموجهة إليّ وإلى وفدي.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية نرحب بعقد باكستان لهذه الجلسة الجيدة التوقيت بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويشرفنا وجود وزير خارجية باكستان، الذي أتيحت لنا فرصة الاجتماع به في إسلام أباد قبل بضعة أشهر عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ونحن نشارك في كلمات الوداع التي قيلت لزميلنا السفير إينوثنثيو أرياس ممثل إسبانيا.

إن مسألة حفظ السلام تشكل إحدى أهم المسؤوليات في المجال المتعدد الأطراف. وليس صدفة أن تظهر هذه المسألة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وفي مادته الأولى.

منذ عام ١٩٤٨ كان هناك ما مجموعه ٥٧ عملية لحفظ السلام، ونحن نعلم أنه توجد الآن ١٤ بعثة عاملة، مع احتمال إضافة أربع بعثات إليها. وقد أدت التطورات المتتابعة التي حدثت في الوضع العالمي خلال السنوات العشر الأخيرة إلى تشكيل مذاهب ومبادئ جديدة مثل الدبلوماسية الوقائية والتدخل الإنساني، حسنت وعززت العمل الجماعي الدولي في هذا المجال.

ويمكننا أن نرى تغيرا في طابع الصراعات، تمثل في الانتقال من الصراعات بين الدول إلى الصراعات داخل الدول، التي لها آثار تتجاوز حدود الدول. ولذلك فإن المسائل المطلوبة من عمليات حفظ السلام الجارية ومهامها أصبحت أكبر، وفقا لتزايد تعقيدها، الذي يضطرها إلى أن تكون ذات طابع متعدد الأبعاد. وينبغي النظر إلى تلك العمليات بوصفها عناصر مكلمة وجزءا من عملية تشمل جهود الوقاية وتشجيع الحوار السياسي والمساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان ودعم التنمية الاجتماعية، ضمن عناصر أخرى.

وفي ذلك السياق، لا تزال الأمم المتحدة المؤسسة الدولية الرئيسية المسؤولة عن الإسهام في تسوية الصراعات. ويتطلب السلام الدائم وجود فرق من قوات الأمم المتحدة تملك القدرة اللازمة. ولذلك نحن نرى البحث عن مبادرات ترمي إلى تحسين الفعالية وسرعة النشر يمثل شاغلا ذا أولوية.

وقد تغير مفهوم أمن الدولة، ليشمل الجوانب غير العسكرية للأمن. واكتسب الأمن البشري، الذي يركز على

الفرد بوصفه موضوع الأمن، أهمية كبيرة في أنشطة عمليات حفظ السلام.

إن شيلي شاركت في العديد من البعثات، بنشر مراقبين عسكريين في مختلف أرجاء العالم. وفي العقد الأخير، بفضل تعديل تشريعنا الوطني، وسعنا نطاق مشاركتنا وبوسعنا الآن أن نشارك في البعثات المنشأة بموجب الفصلين السادس والسابع من الميثاق، بتوفير رجال الشرطة والعسكريين والإجلاء الطبي، كما فعلنا مؤخرا في منطقة بونيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إما بالمشاركة المباشرة لقواتنا أو بانضمامها إلى قوات من جنسيات مختلفة، يوجد لدينا الآن أفراد في عدة دول مثل قبرص والبوسنة والهرسك. علاوة على ذلك، وبموجب القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤)، نشرت بلادي كتيبة في هايتي واشتركت مع القوة المتعددة الجنسيات المؤقتة للمساعدة في إشاعة الاستقرار في ذلك البلد وتجنب سفك الدماء. ومن المؤكد أن شيلي ستساهم في عملية الأمم المتحدة التالية لتثبيت السلام والاستقرار في هايتي، بإرسال كتيبة عسكرية أكبر. وشيلي تساهم أيضا برئاستها للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام حيث نعمل على تحسين السياسات المتعلقة بهذه المسائل.

إنه لمن المهم أكثر من أي وقت مضى تعزيز عنصر سبق أن تطرقت إليه في بياني: الطابع المتعدد التخصصات لعمليات حفظ السلام. إن التحدي الحقيقي الذي يعترض عمليات حفظ السلام اليوم لا يتمثل فقط في الفصل ما بين الأطراف المتصارعة بل في توفير الظروف المواتية لاجتثاث أسباب الصراع. ولتحقيق ذلك الهدف لا بد من الالتزام بالقانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان. ويجب ألا يغيب عن بالنا أيضا أنه يتعذر بناء سلام مستقر ودائم إن لم نكفل أولا سيادة القانون. وهنا نعتقد أن مما لا غنى عنه تقديم الدعم في استعادة الجهاز القضائي والشرطة والنظام الجنائي وكفالة احترام حقوق الإنسان. ومما لا غنى عنه أيضا تقديم المساعدة في بناء المؤسسات في الدول التي دمرتها سنوات طويلة من الصراعات والحروب. ومما لا غنى عنه إدخال المجتمعات الخارجة من صراعات في ''حلقة الفضيلة'' المتمثلة في النمو الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تحقيق ذلك على أتم وجه عن طريق التعاون الوثيق بين المجتمع الدولي والمجتمع المدني المحلي.

ومن الضروري تنفيذ سياسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتقوم الحاجة إلى التنسيق الوثيق في التنفيذ المتتالي للعمليات الثلاث تلك: نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين بصورة فعالة، في كثير من الحالات عن طريق ضمان دخولهم سوق العمالة.

وكما قيل في وقت سابق هذا الصباح، يؤدي التعمير فيما بعد الصراع في إطار عملية لحفظ السلام إلى ضم مسؤوليات مجلس الأمن إلى مسؤوليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية، مما يمكن أن يسهم مساهمة حاسمة في تحقيق الاستقرار. مع ذلك، لا نزال بحاجة إلى صيغة تشغيلية مواتية تسمح لتلك الهيئات والمؤسسات بالعمل معا وتنسيق أنشطتها سواء في منع نشوب الصراع أو التعمير فيما بعد الصراع.

ودور المرأة في رأينا مهم في صون السلم أيضا. وقد تحقق بعض التقدم منذ اعتماد المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. لكن تقارير كثيرة تبين أن الكثير ما زال يتعين الاضطلاع به لإدماج المرأة في عمليات حفظ السلام، ولأمر آخر أكثر أهمية هو مكافحة العنف الإجرامي ضد المرأة في مناطق الصراع. وهنا يولي وفدي أعظم الأهمية للسلوك المثالي من قبل المشاركين في

بعثات السلام. ولذلك نشجع على صياغة مدونة سلوك نموذجية تطبق على جميع بعثات السلام وعلى جميع الأفراد العاملين في عمليات حفظ السلام.

ويعتقد وفدي أن منع الصراع يجب أن يكون الهدف الأعلى. ونرى أن الأولوية يجب أن تعطى لتنفيذ التدابير الكفيلة بتقوية ذلك العنصر بدلا من معالجة الأضرار الناجمة بعد اندلاع الصراع. ويجب أن ندرس إمكانية استحداث آلية الإنذار المبكر تمكن المجتمع الدولي من أن يتخذ التدابير الوقائية للسيطرة على الصراع في مراحله المبكرة ثم العمل، جنبا إلى جنب مع الأطراف المعنية، على إيجاد حلول دائمة.

أخيرا، نعتبر المصالحة فيما بعد الصراع أمرا جوهريا حالما تحط الحرب أوزارها. وهذا شيء يجب أن نكرس له الاهتمام والجهد الواجب، بغية منع العودة إلى سفك الدماء والمعاناة بعد مرور بعض الوقت. والواقع أن هذا تكرر مرات عديدة وأجبرنا على إرسال بعثات حفظ سلام مرة أخرى وعلى بذل جهود وموارد لأننا لم نكرس الاهتمام الكافي لبعدي الحوار والمصالحة بين الأطراف في الصراع.

إننا مدينون للآلاف من الضحايا الأبرياء بأن نحسن نظامنا لعمليات حفظ السلام. وبهذه الطريقة سيتسنى لنا في نهاية المطاف إنقاذ مزيد من الأرواح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل شيلي على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى وفدي.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بكم، سيدي، وأن أشكركم على حضوركم اليوم لترؤس مناقشة مجلس الأمن الهامة هذه. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام كوفي عنان على بيانه.

وعبارات الشكر موصولة أيضا إلى الممثل الدائم لإسبانيا، السفير إينوثنثيو أرياس؛ إننا نشعر بالأسف من أنه سيفارقنا. فأثناء فترة ولايته قدم مساهمة جمة لعمل مكافحة الإرهاب. وإن حكمته وروح الدعابة التي تحلى بها تركتا انطباعا عميقا لدينا جميعا.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تندرج ضمن الأدوات الجوهرية المتاحة لمجلس الأمن للاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. واليوم يضطلع حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة بولاياتهم بنشاط في كل القارات تقريبا. وبالنسبة للناس في مناطق الصراع يمثل أصحاب الخوذ الزرق تجسيدا للاستقرار ورمزا للأمل. فالناس يعلقون أهمية عظمى على تواجدهم وكل الأطراف ترحب بهم.

وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تعد علامة بارزة فحسب على وجود الأمم المتحدة؛ بل أصبحت أيضا موضوعا ذا أولوية في أعمال مجلس الأمن. ويمكننا بتقوية عمليات حفظ السلام أن نساعد على تحسين هيبة المجلس وكفاءة وفعالية آليات الأمن الجماعي، واستكمال دور وتأثير الأمم المتحدة والنهوض بالتعددية. ومن هنا اكتست مناقشة اليوم المكرسة لمسألة عمليات حفظ السلام أهمية استثنائية.

لقد حدث تقدم ملحوظ نتيجة الإصلاحات التي نفذتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، استنادا إلى توصيات تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام (S/2000/809) برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي. وفي الوقت الحاضر تتسم عمليات حفظ السلام بسمتين بارزتين: ولايات معقدة بدلا من الولاية التقليدية ذات البعد الواحد؛ وزيادة المطالب المفاجئة على عمليات حفظ السلام. والتطورات الجديدة تفرض مطالب أكبر على الأمانة العامة وتحديات أعظم على الدول الأعضاء. وإن التنفيذ السلس المنتظم لعمليات حفظ السلام

يتطلب تخطيطا عمليا دقيقا لجميع عناصر العملية واستراتيجية قاطعة لا غموض فيها.

من ناحية أخرى، ومع مراعاة الحاجة إلى حفظ الاستقرار العالمي والإقليمي لأجل طويل، ينبغي لجميع الدول أن توفر لعمليات حفظ السلام في الوقت المناسب ما يكفي من دعم سياسي وموارد مالية وبشرية ومعدات لتهيئة الظروف اللازمة كي تستطيع عمليات حفظ السلام تنفيذ ولاياتها.

وتثبت التجربة أنه لا يمكن تنفيذ عملية ناجحة لحفظ السلام تحظى بدعم واسع إلا من خلال الانصياع التام لمقاصد الميثاق ومبادئ عمليات حفظ السلام المعترف بها. في الوقت ذاته، واسترشادا بروح التكيف مع الزمن، من الضروري أيضا العمل بنشاط على استكشاف سبل ووسائل زيادة تحسين فعالية عمليات حفظ السلام. ونحن نؤيد التفعيل الكامل لدور فريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام وتعزيز الاتصال والتنسيق فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء.

ومن الأهمية أيضا زيادة تعزيز التعاون بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتشجيع الأخيرة على تقديم إسهام أكبر في أنشطة حفظ السلام. وينبغي أيضا للمجتمع الدولي أن يستمر في مساعدتها، خاصة المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل تعزيز قدراتها على حفظ السلام.

ويجب التنويه بأنه لا ينبغي على الإطلاق التعويل على عمليات حفظ السلام باعتبارها الوسيلة الوحيدة لحل الصراع. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتصدي للأسباب الجذرية للصراعات، ولا سيما قضايا مثل التنمية الاقتصادية وبناء القدرات والمؤسسات.

وينبغي لإدارات وهيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، أن تفعل تفعيلا كاملا مبادراتها والمزايا الخاصة بها، وأن تعتمد كل تلك الاستراتيجيات. ولن تتمكن البلدان المعنية من وضع حد للصراعات بشكل نهائي وتحقيق السلم والاستقرار الدائمين إلا من خلال تلك الجهود.

إن الصين مؤيد قوي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتشارك فيها. فلقد أرسلت الصين وحدات متخصصة في الهندسة والنقل والطب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا، ووحدة قوامها من ١٠٠ إلى ١٢٥ شرطيا مدنيا إلى هايتي لدعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويمثل ذلك بعض الإجراءات الملموسة التي اتخذتها الصين لدعم الهدف النبيل لحفظ السلام الدولي. وإلى جانب بلدان أخرى، سنقدم إسهامنا في تعزيز دور الأمم المتحدة وحفظ السلام العالمي.

أخيرا، أود أيضا اغتنام هذه الفرصة لأشيد إشادة كبيرة بمن فقدوا أرواحهم في خدمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولأقدم خالص تحياتي إلى كل من يخدمون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى وفد بلادي.

السيد آديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن سعادة وفد بلادي برؤيتكم تترأسون أعمالنا، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أرحب بالإسهام الرائع للأمين العام في مناقشتنا لهذا البند، الذي يتعلق بمجال أدلى فيه هو بدلوه الخاص.

لأكثر من ١٠ سنوات وعمليات حفظ السلام هي موضع بحث مثمر. فتقرير الإبراهيمي (S/2000/809) تضمن

في حينه نتائج هذا التفكير. ويجب علينا اليوم أن نقيم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير. ولكن بالإضافة إلى التقييم، يجب أن نعترف بأن إدارة عمليات حفظ السلام قد بذلت جهدا رائعا لتجاوز التحديات الجديدة التي تم تحديدها منذ ذلك الحين.

والحقيقة أن الخطوات المتخذة منذ إصدار تقرير الإبراهيمي أسهمت كثيرا في ترشيد ممارسات التخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها وإدارتها وإنهائها. ويُنظر إلى عمليات حفظ السلام على نحو متزايد باعتبارها جزءا لا يتجزأ من برنامج واسع للتطبيع وإعادة التعمير والمصالحة بعد الصراع، وهي تشمل الشواغل الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان المعنية.

كذلك اتفقنا بالإجماع على أنه ينبغي عدم إنهاء عمليات حفظ السلام قبل أن تساعد على توفيرها للبلدان المعنية مؤسسات قوية وديمقراطية وبيئة مؤاتية للتنمية المستدامة. والحوار بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات قد أصبح ممارسة معتادة، وهو ضروري لتحسين البعثات والإعداد لها ومتابعتها.

ونحن نقر أيضا بالأهمية التي تعلق على الدعم في مجالي التدريب والسوقيات، وهو دعم يمكّن من تحقيق فعالية أكبر للوحدات الميدانية. ونجاح جميع عمليات حفظ السلام لا يعتمد بالضرورة على نوعية القوات واحترامها فحسب، بل أيضا على الموارد المتاحة. وبصفة عامة، فإن الطابع المعقد للحالات التي تستدعي عمليات لحفظ السلام يتطلب تحسين التنسيق بين أنشطة الجيش والشرطة المدنية، وكذلك التدريب المدني، بما في ذلك جدوى وضع برنامج تدريبي واحد ومتعدد الأبعاد.

وبالنسبة للتحديات التي سيتم التصدي لها، أذكر أيضا الطلب المتزايد عقب تصاعد عدد عمليات حفظ السلام والزيادة في النواحي غير التقليدية لحفظ السلام. وستحتاج الأمم المتحدة إلى بذل جهود كبيرة للجمع بين طاقة المجتمع الدولي وموارده من أجل الاضطلاع الكامل بمسؤوليتها في تعزيز عملية سلام هشة.

ومن بين الاعتبارات المالية، نود أن نسترعي الانتباه إلى الصعوبات التي تواجهها بعض البعثات. ونحن نعتقد أنه من الأهمية أن نحدد بوضوح آلية التمويل التي ستسمح بتوفير الموارد اللازمة لكي تنفذ البعثات ولاياتها. وهناك أيضا مخاطر متزايدة يتعرض لها موظفو عمليات حفظ السلام في خضم الحالة الدولية المعقدة، الذين تهددهم الاعتداءات المستهدفة المتكررة بصورة متزايدة. وتتيح لنا مناقشة اليوم المفتوحة الفرصة لإدانة تلك الاعتداءات بأقصى قوة.

وتتطلب هذه الحالة أن تتمكن المنظمة بشكل أفضل من الشروع في تقييم صائب للتهديدات والمخاطر المرتبطة بتسيير تلك العمليات. وفي ذلك الصدد، يجب أن نعزز القدرة على العمل ووسائله لوحدة التنسيق الأمني التابعة للأمم المتحدة حتى تستطيع إبلاغ البلدان المساهمة بقوات بأنواع الحالات التي يتعرض لها موظفو حفظ السلام.

ونلاحظ بارتياح الجهود المبذولة لتعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام، ونحن نتطلع باهتمام إلى نتائج عمليات التقييم الجارية حاليا. ونرحب بالقرار الذي اتخذه مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في مابوتو العام الماضي لإنشاء قوة أفريقية دائمة، وكذلك لجنة أركان عسكرية، ضمن إطار تطوير قدرات حفظ السلام في القارة الأفريقية. ولحسن الطالع أن هذه المبادرة قد استفادت من دعم مجموعة البلدان الثمانية، التي اعتمدت في مؤتمر قمتها في ايفيان في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ خطة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي ومجموعة الثمانية لتعزيز القدرة الأفريقية على إدارة عمليات حفظ السلام خلال فترة ١٠ سنوات. وستسمح هذه الخطة

المشتركة في نهاية المطاف بتحقيق تعاون أكبر بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية.

مرة أخرى، نحن نشدد على أهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفائدة تعزيز قدرتها على العمل في مجال حفظ السلام، ومثلما أثبتت ذلك تماما التجربة الهائلة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومن وجهة نظر أخرى، نرحب باستعداد الأمانة العامة لقبول أفكار جديدة، من قبيل إتباع نهج إقليمي لتسوية الصراعات، الأمر الذي أظهر أن له أهمية خاصة في غرب أفريقيا. وقد أثر هذا النهج تأثيرا كبيرا على الولايات والممارسات الجديدة التي تتطور داخل إطار عمليات حفظ السلام الجارية في تلك المنطقة دون الإقليمية.

ويمكن زيادة تحسين عمليات حفظ السلام في المجالات التالية: زيادة تنسيق بعثات الأمم المتحدة على الصعيد دون الإقليمي؛ وتسيير دوريات مشتركة على الحدود في مناطق الصراعات على نحو أكثر تنظيما وانتشارا؛ وتعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الاستيطان أو التوطين لدى إعادة توطين ودمج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية في بلدانهم الأصلية، بغية التصدي للمخاطر الحقيقية التي يشكلونها – وفي هذا الصدد، يكتسي توظيف الشباب أولوية؛ واستخدام موارد مالية كافية وتعبئتها في أقرب وقت ممكن؛ ووضع برامج تدريبية إقليمية لعمليات حفظ السلام؛ وتوفير معدات للفرق تفي بالمعايير؛ واتباع استراتيجية خروج مرنة حيث أن أي صراع من الصراعات، نتيجة لما يتصف به أصلا من عدم استقرار ونتيجة لعدم الاستقرار الذي ينجم عنه قد لا يتيح لنا أن نحدد ونتنبأ بدقة تطورات الحالة على أرض الواقع.

وأخيرا، أود أن أشيد إشادة حقة بجميع الرجال والنساء في إدارة عمليات حفظ السلام وفي البعثات المختلفة، الذين عملوا بلا كلل على تكريس طاقتهم وذكائهم لخدمة السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنن على العبارات الرقيقة الموجهة إليّ وإلى وفد بلادي.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير أرياس، مثلما فعلت وفود أخرى، على تعاونه وصداقته في الماضي. ويود وفد بلادي أيضا أن يشاطر آخرين تمنياتهم الطيبة له في المستقبل.

وأود أن أؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل أيرلندا، السفير راين، ممثلا رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر الرئاسة الباكستانية للمجلس على عقد هذا الحوار في الوقت المناسب جدا بشأن موضوع رئيسي. ونود أن نرحب بكم، سيدي وزير الخارجية، في مقعد الرئاسة، حيث أن وجودكم هنا يشهد على الأهمية التي تولونها لهذا الموضوع، خاصة وأن باكستان أحد أكبر المساهمين بقوات في عمليات حفظ السلام.

منذ المناقشة العلنية التي أجريت في شهر آب/أغسطس الماضي بشأن حفظ السلام، تم اتخاذ سلسلة كاملة من القرارات بشأن إنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام أو يجري اتخاذ قرارات بشأنها. ويتزايد عدد عمليات حفظ السلام الجديدة بسرعة أكبر من عدد البعثات التي أنجزت. وعما قريب، سيصير لدينا عدد قياسي من العاملين في مجال حفظ السلام.وقد أوضحت المناقشة الحالية بشأن حفظ السلام والسياسات العامة ذات الصلة أن الدول الأعضاء ترى حاجة إلى الاستجابة لهذه الطفرة في عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، ومثلما أوضحت الدورة الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، فنحن بحاجة إلى مناقشة الاستنتاجات التي ينبغي استخلاصها من هذا، وإذا

كانت هناك حاجة إلى إعادة وضع سياسات حفظ السلام وكيفية ذلك.

ومن الواضح أن الموارد هي المسألة الرئيسية. وتتزايد صعوبة موقف الأمانة العامة، إذ يتعين عليها توفير موظفين لبعثات جديدة بمهلة قصيرة وباعتماد تام على رغبة الدول الأعضاء في المساعدة. وقد تم استنفاد قدرات الرد السريع والترسانات خاوية في بريندیزي. وبالفعل لدى العديد من الدول الأعضاء، من ضمنها ألمانيا، أعداد كبيرة من القوات في الميدان. وهناك بلدان أخرى ومرة أخرى، من ضمنها ألمانيا – تعيد هيكلة قواتها، وتقلل أحجامها نتيجة زيادة التشدد في ميزانياتها.

ومن الجلي وجوب الإقرار بأن مواردنا محدودة. ولا يعني قولنا هذا محاولة التنصل من التضامن مع مَن هم في حاجة: يجب أن يظل التضامن المبدأ الذي يرشدنا. فالتضامن ضرورة إذا أردنا أن نحافظ على مؤسسة حفظ السلام برمتها. ولكن يجب أن تخضع كل بعثة، على أساس دوري، للتمحيص فيما يتعلق بنسبة التكاليف إلى الفوائد. ويصحب ذلك السؤال الصعب المتعلق بمدة بقاء عملية حفظ السلام وحجمها بغية منع إعادة اندلاع أعمال العنف والصراع المسلح. ولا توجد إجابات سهلة على هذا السؤال. ولكن يجب أن نضع سياسات عامة في ذلك الصدد وأن نكون أكثر مرونة مما كنا عليه في الماضي، بغية الوفاء باحتياجات عمليات حفظ السلام بالقدرات والموارد المتوافرة. وقد تكون الإحالة التدريجية لمسؤوليات علميات حفظ السلام إلى المنظمات الإقليمية أحد الحلول.

ومن المقبول بقدر متزايد أن تقسيم العمل قد يحسن تخصيص الموارد. وفي المرحلة الأولى من عملية حفظ السلام، خاصة حينما يكون هناك داع للرد السريع، ثبت النهج الذي مفاده أن تتولى دولة واحدة قيادة العمليات أو أن يتولاها عدد صغير من الدول. وأيضا، فإن إدراج المنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام أثبت جدواه. وينجم عن إشراك المنظمات الموجودة في المنطقة في عملية جارية لحفظ السلام خلق شعور بملكيتها. وهذا الشعور، بدوره، يصير عاملا هاما لتوليد الحفز. ولذلك فإن المساعدة على بناء القدرات الإقليمية ونقل الدراية من خلال البرامج التدريبية هما إسهامان هامان يمكن أن تقدمهما الدول الأعضاء لتعزيز القدرات الإقليمية. وتحاول ألمانيا أن توفر إسهاماتها عن طريق مركزها عمليات السلام الدولية التابع لها ومقره برلين.

وينجم التعقيد المتعاظم لعمليات حفظ السلام عن التجربة التي تظهر أن العمليات العسكرية لا تستطيع بمفردها أن توفر سلاما مستداما. فقد تم إدراج قطاع عريض من العناصر الإنسانية وعناصر بناء السلام في الولايات الأكثر حداثة. ويبدو أن قائمة هذه الأنشطة تتزايد مع كل ولاية جديدة. وهناك عناصر معينة لحفظ السلام لا يمكن الاستغناء عنها منذ بداية البعثة، لكفالة نجاحها. وتتعين استعادة الظروف الأساسية للحياة المدنية، ويتعين إبعاد المقاتلين عن الشوارع من خلال تدابير فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويتعين تأمين التمويل لهذه العناصر من أجل كفالة نجاح المهمة بأسرها، بغض النظر عن أنها تقع في إطار بند الميزانيات المقررة أو الطوعية. ومع ذلك، يتعين أن يظل بناء السلام على الأمد المتوسط إلى الطويل في إطار بند التمويل الطوعي. وبإجراء مناقشة مفتوحة عن دور القطاع الخاص في بناء السلام، استمع المجلس لاقتراحات عن طور جديد من بناء السلام. وتستحق الأنماط الجديدة لهيكل عمليات حفظ السلام وتنظيمها وسيرها أن ننظر فيها. ويمكن أن يفتح المفهوم الجديد لأفرقة تعمير المقاطعات، الذي يتم اختباره حاليا في أفغانستان، سبلا جديدة لاستكشاف كيفية استخدام الموارد المحدودة على أفضل وجه.

وأمن موظفي البعثة أحد المجالات التي لا تقبل الحلول الوسط. وقد أوضحت، مرة أخرى، الأحداث المروعة التي وقعت في شهر آب/أغسطس من العام الماضي أن حفظة السلام يعيشون حياة خطرة. ومن الواضح أنه يجب توفير جميع وسائل جمع وتحليل المعلومات الضرورية في الميدان، وفي إطار التسلسل القيادي وهنا في مقر الأمم المتحدة، ومما يساعد على تصويب التقييمات بشأن الحالة الأمنية في مناطق العمليات. وأيضا، يجب توفير وسائل النقل الآمنة، وخاصة النقل الجوي. ويجب أن تفي دائما الرعاية الصحية المقدمة إلى حفظة السلام بالمعايير الضرورية.

ونحن بحاجة إلى أن نكون أكثر شمولا في قراراتنا بشأن حفظ السلام.

إن حافز الدول الأعضاء على المشاركة في عمليات حفظ السلام ينبغي ألا يعتبر مسلما به. ينبغي للدول الأعضاء أن يكون حافزها الإسهام وأن تقدم، إذا اقتضت الضرورة، التضحيات. ويمكن للدول الأعضاء أن تكون لها طرق مختلفة للمساهمة في عمليات حفظ السلام.

إن انخراط الدول المساهمة بقوات قد حظي بالاحترام عن طريق إدراجها في التخطيط للبعثة. بيد أن الدول الأعضاء المساهمة في حفظ السلام بوسيلة غير وسيلة الإسهام بقوات ينبغي لها أيضا أن تشارك في التخطيط والمناقشة السابقين لإرسال البعثة. إن الأنظمة الإجرائية كتلك الواردة في القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) وفي الملاحظة المؤرخة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ تنص على تلك الإمكانية ولكنها غير مثبتة بعد بما فيه الكفاية في ممارسة الأمم المتحدة.

في بداية هذه السنة تلقى مجلس الأمن رسالة – وقعها عدد من البلدان من مختلف بقاع العالم – كلها مشاركة في حفظ السلام – تطلب المشاركة الأكبر. وأرى أن من المصلحة الكبرى لحفظ السلام الإصغاء إلى تلك الدعوة وإعطاء محفل لجميع الأطراف المعنية للإعراب عن آرائها. وينبغي للمجموعة العاملة لمجلس الأمن المعنية بعمليات حفظ السلام ويجب عليها أن توفر هذا المحفل.

دعوني أختتم بالإعراب عن الفكرة التي مفادها أن منع نشوب الصراع المسلح أفضل من إخماده. كم حياة بشرية كان يمكن إنقاذها لو رد المجتمع الدولي في الوقت المناسب على الدلائل الواضحة على الاضطراب والعنف الوشيكين؟ إن منع الصراع مهمة شاقة. ولذلك فإن ألمانيا ترحب بخطوة الأمين العام المتمثلة في تعيين ممثل خاص بشأن الإبادة الجماعية. والخطوة المنطقية التالية يمكن وينبغي أن تكون إضفاء الطابع المؤسسي على مكتب يعالج الإنذار المبكر ومنع الصراع. إن تحسين أنشطتنا بشأن منع الصراع ليس طريقا لإنقاذ الأرواح فحسب ولكنه أيضا أداة هامة لإبقاء القدرة على إدارة حفظ السلام في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد بلدي.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الامريكية) (تكلم بالانكليزية): تود الولايات المتحدة أن تضم صوتها إلى الدول الأخرى في تهنئة السفير أرياس على عمله، ونتمنى له خيرا في المستقبل. ويود وفد بلدي أيضا أن يثني على موظفي الأمم المتحدة الذين يسهمون بشجاعة كبيرة في جهود حفظ السلام وصنع السلام وعلى الدول المساهمة بقوات وشرطة في عمليات حفظ السلام. الجميع يؤدون دورا حيويا في مساعدة الأمم المتحدة على القيام بولايتها، ولاية صون السلم والأمن الدوليين. إن العمل الدؤوب الذي تقوم به وكالات المساعدة الإنسانية والثنائية والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة الإقليمية يستحق الاعتراف، وإن عمل الصحافيين في تسليط الأضواء على الصراعات المنسية التي تزهق كثيرا من الأرواح ينبغي أن يثنى عليه أيضا. ونحيي

باكستان على الدعوة إلى أجراء هذه المناقشة وعلى دورها بوصفها الدولة الرئيسية المسهمة بقوات للأمم المتحدة، ونرحب بمشاركتكم، السيد الوزير، التي تؤكد على درجة الأهمية التي تعلقونها على هذه القضايا.

وتعتبر الولايات المتحدة عمليات وأنشطة حفظ السلام للأمم المتحدة ذات مغزى أكبر في النهوض بأغراض ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة. ويسر الولايات المتحدة أن تكون الدولة المتبرعة بأكبر مبلغ مالي لعمليات حفظ السلام في العالم أجمع. وفي هذه السنة أدت ظروف ملحة إلى إنشاء بعثات حفظ سلام جديدة في كوت ديفوار وهايتي؛ ويجري النظر بنشاط في مجلس الأمن في إنشاء بعثة أخرى لبوروندي. والجميع يبنون على جهود المنظمات الإقليمية لدعم استعادة السلام والاستقرار. وهذه البعثات الجديدة ستشكل عبئا على القدرات والميزانيات القائمة.

واليوم وصفت وفود أخرى بعض التحديات المتعلقة بالقدرة، وهي التحديات التي ستؤثر في الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام، وكيفية معالجة هذه التحديات. ونؤيد البحث عن حلول مبتكرة لتناول بعض هذه المسائل المعقدة. ونبحث أيضا في طرق تناول تلك الحاجات. ويوم الجمعة الماضي أعلن وزير الخارجية كولين باول عن أن وزراء خارجية مجموعة الثماني وافقوا على التقدم بمبادرة في مؤتمر قمة البحر الميت لزيادة قدرة العالم على معالجة حالات ما بعد الصراع، خصوصا في أفريقيا. وسيستمع مجلس الأمن مزيدا عن هذه المبادرات في الشهور القادمة. وستركز على تدريب حفظة السلام – خصوصا في افريقيا – بالإضافة إلى إقامة مركز لتدريب قوة الدرك ووضع ترتيب للدعم السوقي.

إن الدول الأعضاء في مجلس الأمن تنظر نظرا دقيقا في كل بعثة جديدة، معتمدة على تقييمات هامة وفرقها إدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بولايتها وتكوينها. ونقدر مدخلات الإدارة أكبر تقدير عندما تعرض على مجلس الأمن مجموعة من الخيارات الممكنة لنقاط تتطلب اتخاذ قرار من قبيل إنشاء بعثات وتجديد الولايات. إن تخطيط لبعثة عسكرية متعددة الجنسيات وإدارتها مهمتان شديدتا التعقد. ونثني على إدارة عمليات حفظ السلام لإنشائها وإدارتها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مدة ستة أشهر، وهي أكبر عملية لحفظ السلام تقوم الأمم المتحدة بها. وفي هذا الصدد – وفيما يتعلق ببعثات أخرى، من قبيل البعثة في كوت ديفوار – نود أن نركز على وجه الخصوص على عمل المنظمات الإقليمية وأن نحييها من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي المنظمات التي تشكل تعزيزا قيما لقوات حفظ السلام.

ومن المتوقع أن تكون لدى الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من الخدمات في جعبتها لحل الأزمات الدولية. وفي معظم الأحيان يطلب من الأمم المتحدة أن ترصد وقفا لإطلاق النار بين دولتين أو بين مجموعتين داخل دولة. هذا هو حفظ السلام التقليدي. والآن، طبعا، وكما ناقشنا اليوم، توجد بعثات متعددة الأبعاد جديدة تستجيب إلى التهديدات التي تشكلها الدول المتعثرة وإلى الحاجة إلى المساعدة بالأسلحة وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم وإعادة تأهيلهم. إن مهام نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة التأهيل التي نوكلها إلى بعض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة مهام جسام. والشيء الأهم الذي ينبغي أن تقوم به هو توفير حس بالأمل – حس بأن الأشياء ستتحسن على المدى الطويل. إن التدريب على أداء الوظائف والذهاب إلى المدارس وتقديم المشورة والمنح الدراسية والحوارات بين المقاتلين السابقين لمجتمعاتهم السابقة أو الجديدة – لهذه كلها مكان في خلق حس بالأمل وببداية جديدة.

ولكن كما إنه لا يوجد عامل واحد يسبب الحرب لا يوجد عامل واحد يضمن سلاما دائما. وعلى الرغم من أنه من المغري توسيع نطاق ولايات حفظ السلام للأمم المتحدة لتستجيب إلى جميع جوانب الأزمات المعقدة يجب علينا أن نحذر من أن توكل إلى حفظة السلام مهام ليسوا مستعدين لها أو ليسوا قادرين على أدائها. ويجب أن ندرك أنه توجد أطراف أخرى كثيرة تؤدي دورها في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة التأهيل، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

على سبيل المثال، في عملية إعادة الدمج يقوم عمال ووكالات المساعدة الإنسانية بمهام شاقة. وبعد أن يتلقى حافظ للسلام مرتد لبزة نظامية أسلحة مسلمة من المقاتلين ويسجلها فمن المعتاد أن يبدأ عمال المساعدة الإنسانية المهمة الطويلة والشاقة، مهمة مساعدة المقاتلين السابقين الجدد على العثور على مكان بين السكان المدنيين. وحقيقة أن حفظة السلام المرتدين لبزات نظامية وعمال المساعدة الإنسانية يحصلون على التمويل من مصادر مختلفة ويعملون في ظل مجموعات مختلفة من الأحكام تسبب أحيانا كثيرة القطيعة. إن وجود أعداد أكبر من الأجزاء المتحركة يوفر فرصا بإعداد أكبر للإخفاق. ومع ذلك فإن من الحيوي على نحو خاص أن يكون تسليم حياة جديدة لمقاتلين نزع سلاحهم حديثا فيما يتجاوز برميل البارود سلسا بقدر الإمكان. وإذا أسيء أداء المهمة فإن ذكريات الحياة السابقة قريبة لدرجة أن تشد المقاتلين السابقين إلى حياة الإجرام بسلاح أو دون سلاح.

إن التمليس على الورم يتطلب التمويل والإعداد السوقيين الكافيين؛ إنه يتطلب أن تنقل الرسالة عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة التأهيل إلى المقاتلين بأسرع وقت ممكن؛ إنه يتطلب أن تكون لدى الذين يديرون العملية – سواء كانوا أم لم يكونوا مرتدين للبزات النظامية – درجة من الثقة بجميع الآخرين المشاركين؛ ويتطلب أيضا أن يعامل جميع المعنيين المقاتلين السابقين بحس الكرامة.

إن إعادة الدمج وحدها لا يمكن أن تنجح في جعل متمرد حامل للبندقية عضوا منتجا في مجتمعه. والتنمية الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تنجح لأن إيجادها فرص عمل جديدة للمقاتلين السابقين المستعدين لبدء حياة جديدة يمكن أن يستغرق وقتا طويلا. الاثنان ضروريان، ويجب على المقاتلين السابقين أن يفهموا أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة التأهيل عملية يستغرق إنجازها وقتا. إن خبرة المنظمات المختلفة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة خارج نطاق حفظ السلام يجب الإقرار بأهميتها، لأن كثيرا من تلك الجماعات والوكالات ستبقى في الميدان بعد مغادرة آخر حافظ للسلام تابع للأمم المتحدة بوقت طويل.

وختاما، نتطلع إلى دراسة التوصيات التي طرحت في هذه المناقشة الهامة. ومن ناحيتنا سنواصل دعم عمليات حفظ السلام الفعالة والمركزة والآمنة والناجحة، ونتطلع إلى دعم مشروع البيان الرئاسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد بلدي.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل باكستان.

بدايةً، أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الاستهلالي، الذي ضبط إيقاع هذه المناقشة الهامة. إن ميثاق الأمم المتحدة يبين أن مقصدها الرئيسي ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“. ورغم أن مفهوم الأمن الجماعي، المتوخى أصلاً، تبين أنه غير قابل للتنفيذ، ولاسيما أثناء الحرب الباردة، فقد تبين مع مرور الزمن أن حفظ

السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة هو الأداة الأكثر فعالية ونجاعة لمنع نشوب الصراعات واحتوائها وإرساء أسس السلام.

ومنذ عام ١٩٤٨، نشرت الأمم المتحدة ٥٧ بعثة لحفظ السلام، العديد منها في مناطق حرب صعبة. وإن كانت بعض بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد سجلت إخفاقات أعلن عنها كثيراً، فإن نجاحاتها العديدة جديرة بقدر أكبر من الإطراء العام.

وفي عام ١٩٨٨، مُنحت جائزة نوبل للسلام لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام اعترافاً بدورها الفريد من نوعه في ''بلورة الأفكار التي كانت هي السبب الرئيسي لجعل الأمم المتحدة حقيقة واقعة.'' وقال الأمين العام آنذاك، بيريز دي كويار، في محاضرة ألقاها في تلك المناسبة:

> ''إن جوهر حفظ السلام هو استخدام الجنود كمحفز للسلام وليس أداة للحرب... وتتمثل قوة هؤلاء الجنود، الذين يمثلون إرادة المجتمع الدولي، في أنهم يقدمون بديلاً مشرفاً للحرب وذريعة مفيدة للسلام''.

وحفظ السلام يتمثل، عادة، في وضع قوة عسكرية للفصل بين أطراف متحاربة وتهيئة المجال السياسي الضروري كيما يتجذر السلام. وكان حفظ السلام يقتصر في كثير من الأحيان على رصد وقف إطلاق النار. وحتى اليوم، فإن سبعة من بعثات الأمم المتحدة الأربع عشرة الحالية لحفظ السلام تقوم بهذه المهام التقليدية. لكن، في الآونة الأخيرة، نُشِر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في حالات صراع معقدة تقتضي نهجاً متعدد الأبعاد يشمل تدابير عسكرية وسياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية.

وتصل النفقات الحالية لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إطار بعثاتها الأربع عشرة، التي يشارك فيها ٥١٠٠٠ جندي، وأكثر من ٣٠٠٠ شرطي، إلى ٢,٨٢ بليون دولار. وقد يزيد هذا المبلغ بمجرد نشر بعثات حفظ السلام الثلاث أو الأربع الجديدة. ورغم أن حفظ السلام التزام مكلِّف، فإن تكلفته أقل كثيراً من تكلفة بديله- أي الحرب. فالعمليات العسكرية المعادية قد تتسبب في تكاليف أكبر إلى حد بعيد، بما فيها التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وهذا ما نشهده اليوم. وتكلفة الحروب الأهلية وحدها تقدر بمبلغ ١٢٨ بليون دولار سنوياً. وحفظ السلام يبقى هو الأسلوب الأكثر فعالية لصون السلم ومنع نشوب الصراعات وتيسير الانتقال من الحرب إلى السلام.

وتعتز باكستان بكونها من أقدم المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومن أكبرهم وأكثرهم مواظبة على تلك المساهمة. فمنذ عام ١٩٦٠، عمل حفظة السلام من باكستان في ٢٨ من أصل ٥٧ بعثة للأمم المتحدة. وحالياً، هناك أكثر من ٧٥٠٠ جندي باكستاني يعملون في ثماني بعثات لحفظ السلام. وقد جاد ٦٦ من حفظة السلام الباكستانيين بأرواحهم أثناء الخدمة تحت علم الأمم المتحدة.

ولقد عمل الجنود الباكستانيون في بعضٍ من أصعب وأخطر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقام هؤلاء بعملهم بأسلوب يستحق الثناء، وخدموا بشرف واحترافية.

إن إسهامنا في قوة الأمم المتحدة للأمن في غينيا الجديدة الغربية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤ كان أساسياً في منع نشوب حرب بين إندونيسيا والبرتغال.

والدور الحاسم الذي قام به حفظة السلام الباكستانيون في إطار سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ساعد في توطيد السلام في ذلك البلد.

وفي البوسنة، دافعت القوات الباكستانية عن المنطقة الأمنية للأمم المتحدة في توزلا وعن سكانها المدنيين ذوي

الأعراق المختلطة ضد الهجمات المتكررة لميليشيات التطهير العرقي.

وفي سيراليون، تحول وجود الأمم المتحدة غير المستقر إلى قصة نجاح كبيرة للأمم المتحدة، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير- واسمحوا لي أن أقولها بكل تواضع- إلى مشاركة حفظة السلام الباكستانيين، الذين اشتملت أنشطتهم على شق الطرق والملاعب وترميم المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة، فضلاً عن تثبيت الاستقرار.

وفي ليبريا المجاورة، فإن القوات الباكستانية، التي نُشِرت في منطقة لوفا، توفر المساعدة الإنسانية والطبية لـ ٢٠٠٠ شخص. واسمحوا لي أن أقول بكل اعتزاز أن نهج تلك القوات قد أوضحه أحد جنودنا بقوله: ''لا يمكن أن نأكل بينما يتضور السواد الأعظم من السكان جوعاً''.

وفي منطقة إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية، توفر القوات الباكستانية الأمن لآلاف المدنيين المعرضين للعنف العرقي الوحشي.

وقبل ثلاث سنوات، وفي معرض حديث الأمين العام، كوفي عنان، في إسلام أباد عن حفظ السلام، قال:

''لقد قدم جنودكم منتهى التضحية في خدمة السلام العالمي والأمم المتحدة. إنني أحيي هذا السجل من المثالية العالمية لأنني أعتقد أنه يظهر تصميم الشعب الباكستاني على خدمة العالم''.

إن لباكستان نصيباً حيوياً في نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونجاح الأمم المتحدة سيكون نجاحاً لنا. والعوامل التالية ضرورية لإحراز النجاح.

أولاً، ينبغي إعداد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتنفيذها جيداً. وينبغي أن تكون ولاياتها واضحة وواقعية وقابلة للتطبيق بدعم كامل من المجتمع الدولي. ثانياً، ينبغي أن تتضمن حفظة للسلام ذوي تدريب جيد وتجهيز جيد وانضباط جيد. أما التجربة الكبيرة لحفظة السلام من باكستان في مختلف أنحاء العالم فقد وفرت لنا خبرة محددة في حفظ السلام نود أن نتشاطرها مع الآخرين. ثالثاً، يجب أن يتوفر لحفظة السلام كامل الدعم المالي والإداري والسوقي. رابعاً، يجب أن تتوفر لهم المعلومات الميدانية في الوقت المناسب، وأن يطبقوا قواعد الاشتباك بصرامة حيثما تدعو الحاجة. خامساً، ينبغي لهم أن يتصدوا للأسباب الجذرية للصراع بغية كفالة السلام والاستقرار الدائمين، والتحضير الميداني للمصالحة وإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع. سادساً، يجب على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أن يكملوا المهام الموكولة إليهم بعد انتشارهم.

لقد أظهر هذا النقاش بوضوح التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة بسبب الارتفاع الذي لا مثيل له في الطلب على حفظ السلام. ذلك أن بعثات جديدة معقدة يتعين نشرها في كوت ديفوار وبوروندي وهايتي، ومن المحتمل في السودان خلال الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة، وهذه البعثات تحتاج إلى التزام مالي وإداري وسوقي إضافي من المجتمع الدولي. ولقد تم التقدم بعدة مقترحات جديدة في هذه المناقشة، بما في ذلك ما طرحه الأمين العام اليوم. وإنني على ثقة بأن البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس سيتضمن هذه الأفكار والمقترحات.

إن باكستان ليست واحدة من المساهمين الرئيسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، بل نحن نستضيف أيضاً إحدى أقدم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ففريق الأمم المتحدة للمراقبين العسكريين في الهند وباكستان مسؤول عن رصد وقف إطلاق النار على امتداد الخط الفاصل في جامو وكشمير، وهو ما فتئ يسهم إسهاماً كبيراً في حفظ السلام في كشمير. وفي إعلان إسلام أباد المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، اتفقت باكستان

والهند على حل جميع النزاعات بينهما، بما في ذلك النزاع المتعلق بجامو وكشمير، عن طريق عملية للسلام بما يرضي كلا الجانبين. والواضح أنه بغية تحقيق سلام دائم ينبغي أن يتماشى أي حل لنزاع جامو وكشمير مع تطلعات شعب كشمير. ويمكن لفريق المراقبين العسكريين أن يساعد في تعزيز إيجاد حل عادل وسلمي للنزاع المتعلق بجامو وكشمير.

وإلى جانب استعراض ما تقوم به الأمم المتحدة من حفظ للسلام بهدف تحسين الأداء، فإن هذا الحدث الخاص يتوخى الإشادة عالياً بجميع الرجال والنساء الذين خدموا أو ما زالوا يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فهذه المناقشة تكرم روحهم الاحترافية وتفانيهم وشجاعتهم وذكرى من فقدوا أرواحهم في خدمة الأمم المتحدة وقضية السلام النبيلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعتزم تعليق الجلسة الآن، على أن تستأنف اليوم الساعة ١٥/٣٠ حيث يستمع المجلس إلى بقية المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمتي.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.